دور الجمعيات الخيرية فى التخفيف من مشكلة الفقر

دراسة ميدانية على الأسر المستفيدة بمحافظة الفيوم

دكتور/ أحمد على مصطفى حجازى

كلية الآداب – جامعة دمياط

الملخص باللغة العربية

أن العمل الخيري يعتبر تجسيدا عمليا لفكرة التكافل الاجتماعي باعتباره يمثل مجموعة من الأعمال الخيرية التي يقوم بها بعض الاشخاص الذين يتحسسون آلام الناس وحاجتهم الأمر الذي يدفعهم إلي تقديم التبرع بجهودهم وأوقاتهم وأموالهم لخدمة الناس بهدف تقديم الخير والمنفعة لهم إضافة إلي تخفيف المعاناه عن الناس سواء كانو فقراء ، كبار السن ، اطفال، محرومين ، ضحايا كوارث .

أنه حسب ذلك فإن العمل الخيري من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي ويكتسب هذا العمل أهمية متزايدة يوما بعد يوم وخاصة مع إتساع الهوة بين موارد الحكومات وإزدياد احتياجات الشعوب حيث برز دور العمل الخيري لسد تلك الفجوة ولم تعد الحكومات قادرة علي توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها سواء في البلدان المتقدمة أو النامية ، فمع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية إزدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغير مستمر .

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة الحالية في محاولة الإجابة علي التساؤل الآتي : ما الدور الذي تقوم به الجمعيات الخيرية للتخفيف من حدة الفقر في المجتمع المصري ؟ وانطلاقًا من مشكلة الدراسة واتساقًا مع أهدافها يحدد الباحث هذه الدراسة في كونها دراسة وصفية . وقد استخلصت الدراسة عددا من النتائج أهمها :أن الجمعيات الخيرية تلعب دورا هاما كفاعل رئيسى ومشارك للدولة فى التنمية ، وتغير الدور الذى كانت تلعبه من الدور الرعائى إلى الدور التنموى وذلك من خلال التشبيك بين الجمعيات الخيرية والدولة وتوحيد الجهود بينهم لتطوير المناطق الأكثر احتياجا والعمل على تطويرها وتنميتها من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بين الافراد وعدم تركيزها فى أيدى قلة من الناس .

Abstract

The charity work is a practical embodiment of the idea of social solidarity which is regarded a group of charitable acts done by some people who are sensitive to people's needs for pains. This leads them to make voluntary donation of their efforts, time and money to serve those people in order to provide good and benefits to them in addition to ease the suffering of the people whether they are poor, the elders, children, the deprived, the victims of disasters.

According to this, the charitable work is one of the of the most important means used to participate in the advancement of the status of communities in the present age. This work increasingly acquires important day by day, especially with the wide gap between the governments resources and increasing needs of the people. Hence, the role of charity work emerged to bridge that gap .The governments can no longer provide the needs of its members and their communities, whether in developed or developing countries. Especially with the increasing complexities of living conditions and the needs of community increased and has become a constantly changing.

Hence, the problem of the present study lies in an attempt to answer the following question: What is the role played by charities to alleviate poverty in Egyptian society? On the basis of the problem of the study and consistent with the objectives of this study, the researcher identifies this study to be descriptive. The study has drawn a number of findings, including: those charities play an important role as a major participant to state in development. The role that they play changed from the pastoral role to the developmental role through networking between charities and the state to unify efforts to develop the most needy areas in order to achieve social justice and the distribution of wealth among individuals and not concentrate it in a few hands.

أولا: مقدمة في مشكلة الدراسة:

أضحت مشكلة الفقر في الدول النامية غداة حصولها علي الاستقلال السياسي وبعد تعاقب الأزمات المالية التي خلفتها الرأسمالية من القضايا الملحة التي طرحت نفسها بإلحاح شديد علي الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ولعل الحديث عن دور الجمعيات الخيرية (الأهلية) يعد من أهم وأبرز البدائل المطروحة علي جميع الصعد كمحاولة للتخفيف من حدة الفقر.

أنه نتيجة للسياسات الرأسمالية التي اتبعتها الدولة والمتمثلة في سياسات التكييف الهيكلي والخصخصة وإنهاء وجود القطاع العام وتحرير السوق ورفع يد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وانخفاض الأنفاق الحكومي علي قطاع الخدمات العامة وتقليص برنامج دعم الغذاء، صاحب ذلك إنتشار واسع للفقر واتساع للهوة بين الفقراء والأغنياء وارتفاع الأسعار مع إنخفاض في متوسط الدخل للمواطنين وقد نحا بنا ذلك إلي تهميش قطاعات عريضة من السكان وتدهور في الأوضاع المعيشية، إلا أن النجاح الاقتصادى المؤقت سمح للنظام بخلق أمل وهمى بأن الزمن الصعب على وشك الانتهاء ساعتها انتظر الفقراء الفرج وشعر أصحاب الإستثمارات ببعض الإستقرار ونما لديهم طموح بالتوسع. ولكن بين عشية وضحاها انهار الحلم الكاذب فوق رأس الجميع فلم تمض إلا سنوات قليلة حتى دخل الاقتصاد المصرى فى أزمة شديدة – بدءاً من عام ١٩٩٨ تزداد حدتها بمعدلات سريعة. (١)

وتأسيساً علي ما سبق، فقد أكدت تقارير الأمم المتحدة علي أن الأوضاع لا تتجه إلي مزيد من التحسن بل إلي مزيد من التدهور وعلي ذلك فقد أشار التقرير الصادر لعام٢٠٠٩ أعلن أن الفقر في مصر ٤١% فأن الأمور لا تتحسن وتقرير ٢٠٠٧ كشف أن ٤مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر دولار يوميا بينهم ٤مليون لايجدون قوت يومهم لتبقي مصر في المركز ١١١ بين دول العالم الأكثر فقرا، وبالتالي فقد أفاد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧أن النسبة وصلت الي ٤٣,٩% تحت خط الفقر، ثم جاء نفس

التقرير ولكن لعام ٢٠٠٥ أن هناك ١٠,٧ مليون مصري لايستطيعون الحصول علي احتياجهم من الغذاء، وأشار في المقابل إلي تضخم ثروات الطبقة الغنية في مصر التي يمثل اعضاؤها ٢٠% فقط من المصريين والذين يمتلكون ٨٠% من الثروات بينما يمتلك ال٨٠% الباقيين من مجموع الشعب المصري والذين يملكون ٢٠% من الثروات وذكر التقرير أن هناك ١% فقط من اعضاء الطبقة الغنية يمتلكون ٥٠% من حجم ثروات هذه الطبقة بينما يشترك ال٩٩% الباقون في ملكية ال٥٠% الباقية عام ٢٠٠٥ بوجود مليون شخص يحصلون علي معاش الضمان الاجتماعي الذي يبلغ ٥٠ جنيه شهريا اي حوالي ٨ دولار وبفرض أن متوسط الاعالة ٤أفراد للأسرة إذن نحن أمام ٤ مليون مواطن متوسط دخل الفرد منهم ٢دولار (٢).

أن العصر الصناعي أخفق في الوفاء بوعده العظيم وعد التقدم والسيطرة علي الطبيعة لقد وعدونا بأن إطلاق الحريات المطلقة للقطاع الخاص ورجال الأعمال سيخلق فرص عمل ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة وإنخفاض نسبة الفقر ثم تبين خداعهم الواضح فلم تضطلع الرأسمالية المصرية بالمسئولية الاجتماعية كما زعموا وانغمس رأسماليونا في الإستيلاء بأثمان السنين ولم نعد نسمع بوظائف متاحة أكثر من مندوبي مبيعات والدليفري(٣).

أن العصر الرأسمالي الذي نحيا في خضومه، يحوي بين جنباته الكثير من متطلبات التنمية الإنسانية بما لا تقدر عليه إلا المنظمات غير الحكومية(الخيرية) فهذه الأخيرة بسبب محدودية حجمها وإمكانية إنتشارها علي نطاق واسع تستطيع الوصول الي أفقر الفقراء وإلي أكثر قطاعات المجتمع هامشية وتهميشاً وأن تفعل ذلك بأقل قدر من التعقيد الإداري والبيروقراطي ومن التكلفة المالية ، فالإصلاح الشامل هو مثلث ذو أضلاع اقتصادية سياسية اجتماعية فأن تقدم الإصلاح في ضلعين دون الضلع الثالث قد أدي إلي عواقب وخيمة منها التطرف والبطالة والإدمان والعشوائيات أن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هي السبيل الأمثل لتحقيق تنمية متوازنة ومتواصلة، ونتيجة لذلك كان طبيعياً أن يقوم هذا القطاع بسد هذا النقص في أداء الحكومات وأن يتضمن بدوره مجالات جديدة غير

مطروقة كآلية لمواجهة الآثار السلبية لهذه السياسات خاصة بالنسبة للفقراء والنساء (٤).

ومما يساعد علي تعميق وزيادة الاتجاه إلي هذه الجمعيات كبديل لمواجهة آثار الفقر، هو ارتباط كافة صور هذا العمل التطوعي في الإسلام بالإيمان بالله تعالي وأن هذا الإرتباط هو الذي يوفر لها القوة المعنوية والروحية اللازمتين لدفع الفرد للقيام بها طائعاً مختاراً ولا تستبعد الرؤية الإسلامية أي عمل مهما صغر حجمه او قلت قيمته ابتداءاً من إماطة الأذي عن الطريق التي عدها الرسول ص من أدني شعب الإيمان وصولاً إلي التضحية بالنفس في سبيل الله تعالي ومعني ذلك أن ثمة إطارا واسعا لمنظومة التطوع والعطاء الاختياري الذي يحض عليه الاسلام ويزكيه ومعني ذلك أيضا أن التطوع بمشتملاته ومكوناته ليس أمراً ثانوياً أو هامشياً في الحياه الاجتماعية للإنسان وإنما هو مكون أصيل من مكوناتها وأداه في الوقت نفسه من أدوات تحقيق غايتها وتلبية احتياجاتها المادية والمعنوية، فإذا كان العمل الخيري ينطلق من جمعيات المجتمع المدني فإنه بمنظور الفكر الإسلامي ينبثق من عقيدة إيمانية راسخة حيث أن إسلامنا الحنيف سبق جميع المبادئ الوضعية في الدعوي للعمل التطوعي والخيري. (٥)

وجدير بالذكر أن العمل الخيري يعتبر تجسيداً عملياً لفكرة التكافل الاجتماعي باعتباره يمثل مجموعة من الأعمال الخيرية التي يقوم بها بعض الاشخاص الذين يتحسسون آلام الناس وحاجتهم الأمر الذي يدفعهم إلي تقديم التبرع بجهودهم وأوقاتهم وأموالهم لخدمة الناس بهدف تقديم الخير والمنفعة لهم إضافة إلي تخفيف المعاناه عن الناس سواء كانوا فقراء، كبار السن، أطفال، محرومين، ضحايا كوارث (٦).

أنه حسب ذلك فإن العمل الخيري من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي ويكتسب هذا العمل أهمية متزايدة يوما بعد يوم وخاصة مع اتساع الهوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب حيث برز دور العمل الخيري لسد تلك الفجوة ولم تعد الحكومات قادرة علي توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، فمع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية إزدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغير مستمر.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة الحالية في محاولة الإجابة علي التساؤل الآتي: ما الدور الذي تقوم به الجمعيات الخيرية للتخفيف من حدة الفقر في المجتمع المصري ؟

ثانيا: أهداف الدراسة: تنطلق الدراسة من هدف أساسي يتمثل في الوقوف علي الدور الذي تقوم به الجمعيات الخيرية في التخفيف من حدة الفقر في مصر ويينبثق عنه مجموعة من الأهداف الفرعية لعل أهمها:

١- تشخيص طبيعة الجمعيات الخيرية في مصر وتاريخ تطورها.
٢- تعيين مسببات الفقر في المجتمع المصري وارتباط الفقر بالنظام الاقتصادي
٣- التعرف علي الآليات التي تتبعها الجمعيات الخيرية لتخفيف حدة الفقر.

ثالثا: تساؤلات الدراسة:

وإذا كان الهدف الرئيسي في الدراسة الراهنة يتمثل في كون الجمعيات الخيرية تساعد علي التخفيف من حدة الفقر فأن ثمة تساؤلات فرعية تفرض نفسها لعل أبرزها:

١- ما هي طبيعة عمل الجمعيات الخيرية في مصر، ومدي التطور التاريخي لهذه الجمعيات ؟

٢- ما المسببات التي أدت للفقر في المجتمع المصري، وما مدي ارتباط الفقر بالنظام الاقتصادي ؟

٣- ما هي الآليات التي تتبعها الجمعيات الخيرية للتخفيف من حدة الفقر ؟

رابعا: التوجه النظري للدراسة:

في ضوء التراث النظري السوسيولوجي وبعد استقراء الباحث للعديد من النماذج النظرية المتاحة فأن نظرية رأس المال الاجتماعي تفرض نفسها هنا بإعتبارها من أنسب النماذج النظرية التي يمكن أن توجه الدراسة الراهنة حيث ترتبط كثير من قضاياها بموضوع البحث،حيث يتفق معظم الباحثين تقريبا على أن تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي جاء من

خلال ثلاثة من العلماء الذين كان لهم الفضل في تقديمه للجدل النظري، وهم بيير بورديو **Pierre Bourdieu** وجيمس كوليمان **Games Coleman** وروبرت بوتنام **Robert Putnam**.، وعليه يعرض الباحث لبعض مسلمات تلك النظرية التي سنحاول ايجازها فيما يلي :

١- يعد المجتمع المدنى من أهم مولدات رأس المال الاجتماعى فبداخل منظمات المجتمع المدنى المختلفة هناك تشبيك من المجتمع، وتفاعل بين أفراد وجماعات المجتمع الواحد، وهناك تطوع وخدمات. كل هذا من شأنه تحقيق حالة أفضل لرأس المال الاجتماعى. وفى هذا الصدد يذهب "فولى " ،"إدواردز" إلى أن المؤسسات السياسية فى مجملها تؤثر فى مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى ورأس المال الاجتماعى سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. وللتدليل على أهمية رأس المال الاجتماعى يذهب المفكرون إلى أن وفرته ضرورة وأن عدم وجوده قد يؤدى إلى الفساد فى مؤسسات الدولة ككل ولن تتمكن من العمل بشكل فعال ودقيق. إن رأس المال الاجتماعى يفترض الثقة كشرط مسبق ومفهوم المجتمع المدنى يفترض المصلحة المشتركة (معنوية أو مادية) كشرط مسبق، وهما معا أساس التنمية الاجتماعية وجوهرها، ومن ثم فرأس المال الاجتماعى هو تعبير عن الحيوية التى ينمو معها العمل التطوعى الجمعى المتجاوز للفعل الاعتبارى. (٧)

٢-ويرى "بورديو" **Pierre Bourdieu** أن رأس المال الاجتماعي يعد شكلا مهما من رأس المال يمتلكه أعضاء الشبكة الاجتماعية أو الجماعة. ومن خلال الصلات بين الأعضاء يمكن أن يستخدم رأس المال الاجتماعي كنوع من الائتمان **Credit**، بهذا المعنى يعد رأس المال الاجتماعي دعما جمعيا يمنح الأعضاء شكلا ائتمانيا، ويتم المحافظة عليه وتعزيزه لفائدته عندما يستمر الأفراد في الاستثمار في العلاقات الاجتماعية(٨).

٣-ولذلك يقرر "بورديو" أن رأس المال الاجتماعي هو رأس مال من العلاقات القوية الذي يمنح الأفراد دعما مهماً وقت الحاجة، إن العلاقات القوية تخلق السمعة الطيبة والشرف بين أعضاء الجماعة، ومن ثم تكون أكثر فاعلية في بناء الثقة واستدامتها، إن أعضاء الجماعة يمنحون الأمن لبعضهم بعضاً، ويتم الحفاظ على العلاقات الاجتماعية بين أعضاء

الجماعة من خلال عمليات التبادل المادي والرمزي(كالهدايا وحفاوة كل شخص بالآخر عندما يلتقيا في الشارع، وتدعم هذه العمليات العلاقات الموجودة بالفعل، كما تعمل على اعتمادها ومؤسستها اجتماعيا **Socially institutionalize**، فقد ربط برديو ١٩٨٤ بين رأس المال الاجتماعي والتحليل الطبقي حيث عرف رأس المال الاجتماعي علي أنه 'رصيد اجتماعي من العلاقات والرموز يتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الفرد من رأس المال المادي, فهو رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام, فالفرد عندما ينشئ شبكات اجتماعية أو ينضم إلي أحزاب سياسية أو يستخدم ما لديه من رموز المكانة في ممارسات اجتماعية, فإنما يكون لنفسه رصيدا اجتماعيا وثقافيا يزيد من مصالحه ومن رصيده من القوة والهيبة. ومن ثم تظهر الإمكانية في تحويل رأس المال الاجتماعي إلي رأس مال مادي مثلما يتحول رأس المال المادي إلي رأس مال اجتماعي (٩).

٤-ويطرح "كوليمان" **Coleman** تعريفه الأساسي لرأس المال الاجتماعي في مقاله دور رأس المال الاجتماعي في خلق رأس المال البشري) فيقول: يعرف رأس المال الاجتماعي بوظيفته، إنه ليس كياناً واحداً، ولكنه مجموعة من الكيانات المختلفة، تنضوي في إطار عنصرين مشتركين: الأول أن كل تلك الكيانات تتكون من بعض جوانب البناء الاجتماعي، والثاني أنها تيسر أفعالاً معينة للفاعلين – سواء كانوا أشخاصاً أو هيئات داخل البناء. ومثله كمثل الأشكال الأخرى لرأس المال، فرأس المال الاجتماعي يتم إنتاجه، ويحقق أهدافاً معينة لا يمكن تحقيقها في غيابه، ومثله أيضاً كمثل رأس المال الطبيعي ورأس المال البشري ليس تبادلياً تماماً، ولكنه قد يكون محدداً بأنشطة معينة. إن شكلاً من رأس المال الاجتماعي يكون مهماً في تيسير أفعال معينة، قد يكون عديم الفائدة أو ضاراً في أنشطة أخرى.يكشف التعريف السابق أن "كوليمان" ينظر لرأس المال الاجتماعي باعتباره جزءاً من البناء الاجتماعي، يقوم بتسهيل أفعال معينة للفاعلين وهم بدورهم جزء من هذا البناء، وبذلك فإنه يمثل مورداً خاصاً لهم, ويرى "كوليمان" أن اعتبار علاقة ما رأس مال يعتمد على ما إذا كانت تؤدي وظيفة لأفراد معينين منخرطين في أنشطة محددة، فرأس المال الاجتماعي يمثل موارد واقعية أومحتملة تجنى من العلاقات الاجتماعية.

٥–وقد عرف "كولمان "رأس المال الاجتماعي ١٩٨٨علي أنه ليس كصور رأس المال الأخري فهو لا يوجد في الأشخاص ولا في الواقع المادي وإنما يوجد في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ويتشكل من الالتزامات والتوقعات فيما بين الأفراد وإمكان الحصول علي المعلومات والمنافع (١٠).يتضح مما سبق أن "كوليمان" قد سار على خطى "بورديو" من حيث تأكيده على كيفية استخدام الأفراد العلاقات الاجتماعية من أجل الحصول على منافع أفضل، وبالإضافة لذلك فقد اهتم بالطبيعة المجتمعية لرأس المال الاجتماعي بتركيزه على مفاهيم الثقة والمعايير والتبادلية والجزاءات باعتبارها من صور رأس المال الاجتماعي– خلافا لبورديو الذي ركز بشكل أكبر على الطبيعة الفردية، وقد بدا الاتجاه الوظيفي واضحا في تحليل كوليمان لرأس المال الاجتماعي.

٦–إن القضية الأساسية التي يطرحها "بوتنام" **Robert Putnam** في هذا السياق أننا إذا أردنا أن نتنبأ بكفاءة التعاون الاجتماعي في مجتمع ما، فإننا يجب أن نحصي عدد المؤسسات المدنية فيه، فكلما زاد عدد تلك المؤسسات، كلما تعاظمت قدرة أعضاء المجتمع على تجاوز العقبات، والتكافل من أجل المصلحة العامة، ولذا فإن مثل ذلك التعاون والتكافل يعد مكوناً جوهرياً للحكم الصالح، أو على الأقل فإن كثافة المشاركة المدنية في مجتمع ما لها نتائج عميقة على نوعية حياتها السياسية. وقدم "بوتنام" تعريفه المبدئي لرأس المال الاجتماعي بناء على دراسته للمجتمع الإيطالي بأنه: سمات التنظيم الاجتماعي مثل الشبكات والمعايير والثقة التي تيسر الفعل والتعاون من أجل تحقيق المنافع المتبادلة، يمكن أن تحسن من كفاءة المجتمع في تسهيل أعمال منسقة، إن العمل المشترك يعد أمراً سهلاً في مجتمع ينعم بمخزون كبير من رأس المال الاجتماعي. ويرى "بوتنام" أن رأس المال الاجتماعي يتضمن جوانب فردية وأخرى اجتماعية، فالأفراد يقيمون علاقات اجتماعية لدعم مصالحهم، فالكثير من الأفراد قد لا يجدون عملا مناسبا بسبب ضعف شبكة علاقاتهم رغم امتلاكهم رأس مال بشري جيد، ومن ناحية أخرى يعد رأس المال الاجتماعي سببا مهما للعمل في الوظائف المرموقة في الدولة أو القطاع الخاص، وأوضح بوتنام أن رأس المال الاجتماعي أكثر أهمية في استقرار الحكومات وكفاءتها من رأس المال

الطبيعي والبشري.

٧–ويحدد "بوتنام" أهم العناصر المكونة لرأس المال الاجتماعي في ثلاثة مؤشرات أساسية وهي الثقة التي يعتبرها أهم مكونات رأس المال الاجتماعي، وثمة علاقة طردية بين ارتفاع معدل الثقة بين الأفراد وحدوث التعاون الاجتماعي، وهناك عاملان مترابطان يسهمان في نمو الثقة في المجتمع الحديث المعقد وهما معايير التبادلية والمشاركة المدنية، وهما بدوريهما يمثلان المؤشرين الآخرين لرأس المال الاجتماعي، ويوضح "بوتنام"أن عمق شبكات المشاركة المدنية يسهم في تعزيز الثقة من جهة وتعزيز معايير التبادلية من جهة أخرى، كما أن معايير التبادلية يرسخ قيمة الثقة المجتمعية.

٨–من خلال الدراسة المعنونة برأس المال الاجتماعي والمجتمع الافتراضي أشار كلاً من "بالانشرد " ،"هورن" إلي أن هناك نوعاً من الارتباط المدني بين أفراد التفاعلات في السياقات الافتراضية, ويقصد بهذا الارتباط التحولات التي تحدث من السياقات الواقعية إلي السياقات الافتراضية والعكس, بمعني الاشتراك في المجموعات المنظمة عبر الإنترنت ذات الأبعاد الاجتماعية يؤسس علي عنصرين الأول متمثل في التبادل المعلوماتي: ويدرك المتأمل لهذه المقولة أن التبادل المعلوماتي يسهم في طرح مجال للإستفادة في حل المعضلات ذات الأبعاد التقنية والاجتماعية. ولقد اعتبر بالانشرد ان فكرة تبادل المعلومات من محددات تشكل رأس المال الاجتماعي في سياقاته الافتراضية, حيث تطرح أوجهاً للتبادل الفاعل. ويتمثل العنصر الثاني في الدعم الاجتماعي: والمقصود به هنا هو الدعم الذي يستفيد به الفرد من خلال امتلاكه شبكة من العلاقات الاجتماعية عبر تفاعلات المجتمع الافتراضي يمكن من خلالها تحقيق منافع تتأرجح هذه المنافع بين الواقع الافتراضي والمجتمع الواقعي. (١١)

٩–أن احتمالية تشكل رأس مال الاجتماعي في المجتمع الافتراضي أمر يسير, وذلك لأن تفاعلات سياقاته لا تتم في إطار شبكة واحدة من العلاقات ولكن هناك شبكات كثيفة من التفاعلات يمكن الاستفادة منها في تحقيق منافع شتي, مع الأخذ في الاعتبار أن العلاقات الشبكية التي من الممكن أن تسهم في خلق رأس المال الاجتماعي في سياقاته

الافتراضية ترتبط باهتمامات المتفاعلين (١٢).

ونخلص من كل ما سبق إلى أن "بورديو" قد أعاد اكتشاف مفهوم رأس المال الاجتماعي، وساهم على تأسيس نظرية سوسيولوجية له، وكشف عن أهمية شبكة العلاقات الاجتماعية في انتفاع الفرد والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها من الموارد الاجتماعية المادية والرمزية. ويعتمد حجم رأس المال الاجتماعي الذي يتحصل عليه فاعل معين على حجم شبكة العلاقات التي يمكنه إدارتها بكفاءة، ويعتمد كذلك على كم رؤوس الأموال الأخرى كرأس المال الثقافي والرمزي والاقتصادي التي يمتلكها الفاعلون الآخرون المشاركون في شبكة العلاقات الاجتماعية.والمدقق في مقولات هذه النظرية يجد أنها تعكس واقع المجتمع المصري باعتباره أحد دول العالم الثالث التابع للسياسات الرأسمالية تلك التي ساعدت علي إنتشار الفساد وزيادة نفوذ الطبقة الحاكمة والاستبداد والتزاوج بين رأس المال والسلطة مما ساهم في زيادة معدلات الفقر نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية فلابد لمراس جديد وسياسات جديدة من شأنها الارتقاء بأحوال الفقراء والاهتمام بالمهمشين حتي يتسني للجمعيات الخيرية أن تقوم بدور فاعل وملموس .

خامسا: الدراسات السابقة:

سوف نعرض لبعض الدراسات السابقة التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة, لمحاولة التعرف على طبيعة هذه الظاهرة وكيفية دراستها وإستكمال دراستها من الجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة.

وعلى الرغم من وجود العديد من الاختلافات بين هذه الدراسات وبين الدراسة الحالية من حيث الأهداف والتساؤلات والإجراءات, إلا أن هذا التباين والإختلاف يساعد في إيجاد عدد من القضايا التي تفيد الدراسة الحالية.

الدراسة الأولي وجدي محمد بركات: تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر.٢٠٠٥. (١٣)

هدفت الدراسة إلي التعرف علي واقع الجمعيات الخيرية بالمجتمع العربي من خلال بعض الأبعاد(أنشطة وخدمات الجمعية – طبيعة الأهداف المراد تحقيقها – مصادر التمويل)، ومحاولة وضع تصور مقترح في ضوء الواقع لتفعيل منظومة العمل الخيري التطوعي ودور الجمعيات الخيرية التطوعية في انجاز سياسات الاصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر.

وانطلقت الدراسة من طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، واعتمدت الدراسة علي أداة الاستبيان، كما بلغ عدد مفردات عينة الدراسة (٦٨) مفردة متمثلين في أعضاء مجلس إدارة الجمعيات والموظفين والعمال المتطوعين.هذا وقد تمثلت أهم نتائج فى أن موضوع الفقر ورعاية الأسر الفقيرة يمثل النشاط الأساسي للجمعيات الخيرية التطوعية في المجتمع العربي.كما أن الجمعيات الخيرية تعانى من نقص الخبرات المهنية لتقديم خدماتها بشكل مهني، وكذلك عدم وجود دعم من المؤسسات الأخري في بالمجتمع، كما أنها تفتقر إلي توظيف الأساليب التكنولوجية الحديثة في تقديم خدماتها. كما أنها تعاني من عدم وجود مشاركة فاعلة للمرأة.هذا بالإضافة إلى أن الجمعيات الخيرية تواجه صعوبة في توفير احتياحاتها المالية، ويظهر ذلك في تعرضها لأزمات مالية متعددة تعوقها عن تقديم خدماتها، نتيجة إحجام عدد كبير من المواطنين عن دعم تلك الجمعيات، كما أن الجمعيات الخيرية تفتقر وجود إستراتيجية لتوليد المال ولتنمية مواردها المالية.

الدراسة الثانية: مصطفي محمودعبد السلام: دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح إنشاء بنك فقراء أهلي إسلامي ،٢٠٠٨. (١٤)

تناولت هذه الدراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية في تخفيف حدة الفقر، كما تشير إلي تجربة الفقر، كما تشير الدراسة إلى تجربة دولية رائدة علي المستوي

الدولي وهو نجاح بنك الفقراء في بنغلاديش (وهو منظمة غير حكومية) في الوصول إلي أفقر الفقراء، مما دفع منظمات غير حكومية في دول العالم النامي إلي تكرار نفس التجربة. هذا وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة فى أن الجمعيات الأهلية تلعب دورا هاما كفاعل رئيسي ومشارك في للدولة في التنمية.بالإضافة إلى أن الدور الفاعل للجمعيات الأهلية يستهدف الفقراء ومواجهة حدة الفقر كحق شرعي أصيل لهؤلاء الفقراء بعيداً عن شبهات الربا.

الدراسة الثالثة: جلال شتات، وفاء الكفارنة: الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة، ٢٠١٠. (١٥)

هدفت الدراسة إلي إبراز أهمية التنسيق بين منظمات المجتمع المدني في المشاريع المستهدفة الفئات المهمشة والمحتاجة للأخذ بيدها من جهة وتحقيق العدالة في التوزيع من الجهة الأخرى.

وانطلقت الدراسة من الطريقة الوصفية التحليلية، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبيان، وقد حدد الباحثان عينة الدراسة في المنظمات المدرجة في شبكة المنظمات الأهلية وعددها ٦١ منظمة. هذا وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة تمثلت فى أن المنظمات الأهلية لاتعانى من نقص في البرامج والتجهيزات الحاسوبية لمتابعة التوثيق وسرعة الاسترجاع للبيانات المتعلقة بالفئات المحتاجة والمهمشة. كما أن هناك ضعف في التنسيق بين المنظمات الأهلية في تكامل البيانات حول الفئات المحتاجة والمهمشة بهدف توزيعها على الجهات المعنية في الوقت المناسب.هذا وتتحكم المنظمات الأهلية بتوزيع المنح وفق رؤيتها، وليس وفق شروط المانحين.

الدراسة الرابعة: عبد الرحيم محمد عبد الكريم شهاب، دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة "دراسة تطبيقية لممنظمات

الخيرية" ،٢٠١٣. (١٦)

هدفت الدراسة إلي التعرف علي دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة، وإبراز أهمية تنسيق الجهود بين المنظمات الأهلية لتحقيق التوازن والتكافؤ في التوزيع والدقة والعدالة الاجتماعية عند تنفيذ برامج الفئات المهمشة والمحتاجة في قطاع غزة.

انطلقت الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبيان، تمثلت عينةالدراسة في الإدارة العليا "رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ومدير المشاريع "للمنظمات الخيرية المبحوثة كما تم استخدام العينة العشوائية، حيث تم توزيع عينة استطلاعية حجمها ٣٠استبانة. وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة إلى أن غالبيةالمنظمات الأهلية في قطاع غزة تلعب دوراً في الحد من معدلات الفقر عبر تقديمها خدماتها لفقراء كالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تقوم إدارة تلك المنظمات بتقديم مقترحات المشاريع اللازمة لخدمة الفقراء لدي الجهات المانحة بحيث تتوافق مع الخطط الموضوعة من قبل الإدارة العليا في الحدمن معدلات الفقر في قطاع غزة. كما تهدف المشاريع التنموية التى تنفذها المنظمات الأهلية فى قطاع غزة إلى جنى الأرباح وتعزيز مقدارتها المالية. كما تبين من نتائج الدراسة أن مشاريع الإقراض الحسن تسهم في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة بشكل كبير،كذلك من خلال تنفيذ المشاريع الصغري المنتجة.

الدراسة الخامسة: أميرة محمود السيد: إسهامات الجمعيات الأهلية في كفالة الفتيات الفقيرات المقبلات علي الزواج ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معهن، ٢٠١٤.(١٧)

هدفت الدراسة إلي تحديد المعوقات التي تعيق الجمعيات الأهلية في كفالة الفتيات الفقرات المقبلات على الزواج، و تحديد نوعية الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية للفتيات الفقيرات المقبلات علي الزواج.

انطلقت الدراسة من على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، لعدد ١٣٢ مفردة ممن يستفدن من جمعية رسالة للأعمال الخيرية، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبار. هذا وقد كشفت نتائج الدراسة أن المعوقات المرتبطة بالجمعية تمثلت فيضعف الإمكانيات المادية و قلة عدد العاملين داخل الجمعية و عدم تطوير السياسات والقوانين واللوائح داخل الجمعية. كماأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك إجماع على أن احتياج الفتيات الفقيرات على الزواج من الجمعية هي احتياجات مادية،متمثلة في احتياجهن لبعض الأجهزة الكهربائية.

التعقيب علي الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع علي الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، تبين للباحث تنوع واختلاف تلك الدراسات، كما خلص الباحث إلي الملاحظات التالية:

اتفقت هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في معظم أهداف الدراسة المتعلقة بظاهرة الفقر، ودور الجمعيات الخيرية في محاربتها. كما اتفقت مع معظم الدراسات السابقة في استخدم منهج الدراسة. كما استخدمت معظم الدراسات الإستبيان كأداة للدراسة بينما الدراسة الخامسة استخدمت الاستبار، غير أن هذه الدراسة جمعت بين عدة أدوات في البحث وهي المقابلة وبعض الوثائق والإحصائيات.

بينما اختلفت الدراسة الحالية عن الدرسات السابقة فى أن اهتمت الدراسة الحالية بإلقاء الضوءعلي تاريخ الجمعيات الخيرية وتطورها وهذا مالا تطرقه الدراسات السابقة، كما أشارت الدراسة الحالية إلي ظاهرة الفقر وطبيعتها ومسبباتها وهذا مالم تتطرقه الدراسات السابقة أيضاً، حيث ركزت هذه الدراسات علي دور الجمعيات الخيرية أو الأهلية في الحد من مشكلة الفقر. كما تميزت الدراسة الحالية بتقديم بعض الآليات التي تتبعها الجمعيات الخيرية لمكافحة الفقر من أجل تحقيق النزاهة والشفافية، والجودة والعدالة في التوزيع.

سادسا: منهجية الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة الحالية على المنهج التاريخى كأسلوب للتحليل، والمنهجالتاريخى هو الحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضى بقصد دراسة وتحليل

بعض المشكلات الانسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، فكثيرا مايصعب علينا فهم حاضر الشئ دون الرجوع إلى ماضيه فالحياة المعاصرة قائمة على الحياة السابقة وهى امتداد لها. (١٨)

١- نوع الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة واتساقاً مع أهدافها يحدد الباحث هذه الدراسة في كونها دراسة وصفية، فالدراسات الوصفية تحتل مكانة بالغة الأهمية في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام وفي علم الاجتماع بوجه خاص، إذ أنها تعني بحصر العوامل المختلفة المؤثرة في الظاهرة موضوع البحث, كما أنها تمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح, ومن ثم يمكن بعد ذلك العمل على تطويره أو تغييره (١٩). كما أن الدراسة الوصفية هي التي تجيب على التساؤلات المتعلقة بكل ما يريد الباحث معرفته عن كل مكونات المشكلة في جوانبها المختلفة (٢٠).

٢- الطريقة والأدوات:

في الواقع أن وضوح الرؤية العامة للبحث لا يمكن أن تتبلور إلا من خلال المنهج المستخدم في الدراسة, فضلاً عن وعي الباحث بأهمية موضوع الدراسة – أي موضوع بحثه ومدى الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، وفيما يلي سوف يستخدم الباحث الطريقة الوصفية وهو اسلوب من اساليب التحليل المرتكز علي معلومات كافية دقيقة عن ظاهرة او موضوع محدد من خلال فترة او فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول علي نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (٢١).

أ- طريقة الدراسة (المسح الاجتماعي بالعينة)

طريقة علمية تستخدم في الدراسات الوصفية بهدف وصف أو تقرير واقع معين لمجتمع أو لجماعة أو لنظام محدد في فترة زمنية محددة بوقت إجراء الدراسة، وتهدف طريقة المسح إلي الحصول علي المعلومات اللازمة عن المجتمع المبحوث مستعينة في ذلك بالعديد من أدوات البحث العلمي شريطة أن تكون تلك المعلومات مرتبة ومصنفة بدرجة

تسمح باستثمارها في المستقبل القريب بمعني أن المسح الاجتماعي يكون إما لتحسين الأوضاع الخاصة بالهيئة الاجتماعية والطبيعية وإما لثراء النظرية والقياس السوسيولوجي، والهدف الرئيسي للمسح الاجتماعي هو أن يكشف عن معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية كالسن والنوع والمهنة وأن يحدد كيف ترتبط هذه الخصائص بأنماط سلوكية معينة أو اتجاهات معينة (٢٢).

ب- أدوات الدراسة:

وتأسيسا علي ما سبق فسوف تستخدم الدراسة الحالية مجموعة من الطرائق التي تساعدها علي تحقيق الأهداف والتساؤلات لعل أهمها إستمارة بحثوبعض الوثائق والإحصائيات،و سوف يقوم الباحث بتصميم إستمارات بحث للأسر للمستفيدة من خدمات المؤسسات الخيرية إضافة إلي إستمارة أخري خاصة بالمؤسسة ذاتها والخدمات التي تقدمها، وستقتصر الدراسة علي جمعيتين خيريتين وهما جمعية مصر الخير و جمعية رسالة فى مدينة الفيوم.

ج – مجتمع الدراسة

١-جمعية رسالة للأعمال الخيرية: هي جمعية خيرية تقوم بالكثير من الأنشطة في مصر، تأسست عام ١٩٩٩ كحركة طلابية في كلية الهندسة جامعة القاهرة ثم إشهرت كجمعية خيرية في ٢٠٠٠/٥/٢٩ ولها العديد من الفروع التي تنتشر على مستوى الجمهورية والمتمثلة في أكثر من ٦٠ فرعاً.عام١٩٩٩بدأت رسالة كحركة طلابية في كلية الهندسة جامعة القاهرة وذلك رغبة من الطلاب في محاولة تطوير مجتمعهم و التوجه نحو الإيجابية، كانت الأنشطة تتراوح بين التبرع باالدم وخدمات الكلية و زيارات دور الايتام و المسنين و المستشفيات.عام ٢٠٠٠كانت النقلة الأولى لرسالة عندما تبرع شخص بقطعة أرض في منطقة فيصل و استطاع الشباب المتطوع توفير التمويل اللازم بمجهوداتهم الشخصية وتم إشهار الجمعية برقم ٤٤٤ وتم إنشاء أول فرع من فروع رسالة (رسالة فيصل.عام ٢٠٠٣بدأت جمعية رسالة في افتتاح فروع أخرى (المهندسين – المعادي – مصر الجديدة

– ٦أكتوبر– مدينة نصر – حلوان – المقطم – الأسكندرية – الزقازيق – المنوفية –. ... إلخ) ويمارس من خلال هذه الأفرع ما لا يقل عن ٢٤ نشاطاً خيرياً يعمل به آلاف المتطوعين من الشباب والفتيات والأطفال والكبار ،عام ٢٠٠٦تم افتتاح المرحلة الأولى من مستشفى رسالة الخيري وتشمل أقساماً عديدة مثل (باطنة – نساء و توليد – جراحة – رمد – أنف و أذن – أسنان – جلدية – أطفال – عظام – مسالك بولية – مخ و أعصاب – نفسية و عصبية – سمعيات و تخاطب – تغذية و علاج طبيعى – طوارئ ٢٤ ساعة(عام ٢٠١١تم افتتاح المرحلة الثانية لتشمل غرف العمليات و غرف الإقامة مجهز بأحدث أجهزة العمليات و أقوى أنظمة لمكافحة العدوى و أفضل عناية للمرضى بعد العمليات غرف إقامة فندقية لمعرفة المزيد عن مستشفى رسالة. عام ٢٠١١تم إفتتاح مدرسة رسالة الخيرية بشكل جزئي لتشمل المراحل رياض أطفال وأولى إبتدائى فقط على أن يتم إفتتاحها تدريجياً لجميع المراحل الدراسية

٢–جمعية مصر الخير:

ويمكن القول بأن المؤسسة قد مرت منذ إنشائها بثلاثة مراحل متميزة: ففي المرحلة الأولى تم تأسيس قاعدة العمل الخيري التكافلي عن طريق تطبيق نماذج تقليدية في هذا الإطار وبالتالي تم تفعيل محورين فقط من المحاور الإستراتيجية وهما التكافل الاجتماعي والصحة (في نطاق محدود)، وقد استمرت هذه المرحلة منذ الإنشاء وحتي قرب نهاية عام ٢٠٠٩، أي نحو عامين. ومن أهم نتائج هذه المرحلة تحقيق فهم أعمق لمشكلات المجتمع المصري وإعتماديتها كل علي الأخرى تمثل إعتماد الفقر الاقتصادي علي تدهور الرعاية الصحية وتفشي الأمراض وأيضاً العلاقة القوية بين البطالة وتدهور العملية التعليمية). هذا بالإضافة إلي تحديد نوع المواهب والقدرات البشرية المطلوبة لتحقيق طفرة في نمط عمل المؤسسة، وقد أدى ذلك إلي رسم طبيعة المرحلة الثانية والتي امتدت حتي قرب نهاية عام ٢٠١١ (أي نحو عامين أيضاً.)

وبدأت المرحلة الثانية بوضع هيكل تنظيمي يحاكي الهياكل المتبعة دولياً في مجال العمل التنموي ثم بعملية بحث وتوظيف خبراء في التنمية ومهنيين متمرسين من خلفية

المؤسسات التنموية الدولية العاملة في مصر مثل برنامج الإنماء العالمي للأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمى ومؤسسة "كير" الدولية وغيرها. ويميز أيضاً المرحلة الثانية من تطور المؤسسة وضع نظام شامل للحكومة يتضمن إدارة للحكومة تطبق المعايير الدولية وترفع التقارير مباشرة إلي مجلس الأمناء من خلال لجنة الحوكمة، هذا بالإضافة إلي إنشاء إدارة التقييم والمتابعة وإدارة الشكاوى، وبذلك نضمن وجود آليات رقابية كافية ومستقلة لحماية موارد المؤسسة والمال العام المستأمنة عليه.ومع وجود هذه الطاقة البشرية الغنية بالعلم وثقافة العمل والتي لديها أيضاً شعور بالزهو بإنتمائها إلي منظومة عمل مدنى مصرية تطبق معايير دولية، كان من الضرورة وضع إستراتيجية عمل لفترة خمسة سنوات تعبر عن طموحات ورؤية المؤسسين وترسم خطوط العمل للمحاور الخمس، وقد استعنا بشركة محترفة لوضع هذه الإستراتيجية والتي صدرت في سبتمبر من عام ٢٠٠٩ ليتم العمل بها في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. ولقد كان لوجود إستراتيجية موثقة أثراً إيجابياً في العملية التخطيطية في بداية هذه الفترة، إلا أن المستجدات السياسية والاقتصادية قد أدت إلي حيود واضح عن الإستراتيجية المرسومة وبالتالي تحولت إلي وثيقة ذات أهمية محدودة خصوصاً في المرحلة الثالثة من حياة المؤسسة. ولكن يجدر أن نوثق هنا أن محوري التعليم والبحث العلمي قد تم تفعيلهما في خلال فترة النمو الثانية هذه، والذي بوضوح أدي إلي إبراز الفكر العلمي ومعالجة المشكلات التنموية من جذورها عن طريق إستخدام آليات البحث العلمي والإبتكار وصارت هذه هي الصفة المميزة لمصر الخير منذ ذلك الوقت. ولكن تفعيل المحور الخامس (مناحي الحياة) تأخر إلي المرحلة الثالثة. أما المرحلة الثالثة من تطور مصر الخير فهي بحق شديدة الديناميكية، مليئة بالمتغيرات وأيضاً مفعمة بالطاقة الشابة. وقد أنتجت ثورة ٢٥ يناير ثلاثة مستجدات شديدة التأثير علي عمل المؤسسة وخططها وشكل أدائها؛ ونتيجة لهذه المؤثرات والحالة الديناميكية، شهدت المرحلة الثالثة برامج ومشروعات ومبادرات تعد جديدة علي أنماط العمل المدني مثل: الغارمين وإبن السبيل والمجمعات التقنية والمهنية الصحية (كمجمعات التمريض التخصصي ومساعدي الخدمات الصحية) وأيضاً المتقنة والمهنية الصناعية (مثل مجمعات اللوجستيات والفندقة). وتم أيضاً تفعيل محور مناحي الحياة والذي أنجز مشروعات في البيئة ورعاية ذوى الإعاقة. هذا بالإضافة إلى تطوير

للمؤسسة لرفع كفاءتها وقدرتها علي خدمة المجتمع وذلك من خلال تقعيد للسياسات والإجراءات وبدء تطبيق نموذج وحدات العمل الإستراتيجية.

ومواكبة لفترة إعادة بناء الدولة التى تمر بها مصر فقد أسهمت مصر الخير في كتابة دستور مصر الجديد وذلك عن طريق تقديم مقترحات مدروسة في مجالات التعليم والبحث العلمي والإبتكار وأيضاً تقنين وضع المجتمع المدني، وتلك البنود قد لاقت صدي وإستجابة لدي اللجان المختصة، وأيضاً شاركت في الحوار المجتمعي القائم علي بنود الدستور كافة إيماناً منها بأن العمل المدني يحتاج إلى مناخ تشريعي صحي حتي ينطلق ويقوم بدوره في خدمة المجتمع.

وإذا أردنا أن نوجز هذه السنوات الست والتي تمثل في إعتقادنا جزء من طفولة المؤسسة، والتي ولدت بهدف أن تخدم المصريين مئات السنين بإذن الله بأن تأتي لمصر بالخير أولاً ثم تفيض من خير مصر علي من وما حولها ثانياً كسابق العهد، نجد أننا إستكشفنا وحللنا وتعلمنا العمل علي الأرض وعن قرب في عامين، ثم منهجنا العمل وخططنا وأعملنا المهنية وأحكمنا الضوابط وتوسعها في البرامج في عامين وأخيراً أطلقنا العنان للإبتكار والإبداع وإيجاد الحلول غير التقليدية لمشكلات مزمنة وشحذنا طاقات الشباب وتواصلنا مع مصري المهجر في عامين.

سابعا: مفاهيم الدراسة:

للمفاهيم تراكماتها وتاريخيتها وتقاطعاتها وحقول إستخدامها تلك التي تتداخل وتتشابك مع بعضها البعض لكي تخدم قرارة دلالية للمشار إليه والكشف عن المعاني بصورة واضحة (٢٣). ووفقاً للدراسة الراهنة فهناك مجموعة من المفاهيم تقتضيها طبيعة الدراسة لعل أهمها ما يلي:

١. الجمعيات الخيرية

هي أحد منظمات المجتمع المدني حيث أنها تمثل " تكوينات اجتماعية " وهي مجموعات بشرية تجمعها روابط خاصة، تضفي عليها قدراً من التضامن الداخلي بين أفرادها

سعيا وراء تحقيق مصالح خاصة بهذه المجموعات أو مصالح عامة تهم مختلف فئات المجتمع، وهذه التكوينات قد تتشكل استناداً إلى أسس موروثة مثل معايير القرابة، و معايير دينية" المذهب و الطائفة و الطريقة" وأخيراً قد تتشكل استنادًا إلى معايير إنجازيه حديثة(٢٤).

فالمنظمات غير الحكومية هي منظمات خاصة تقوم بأنشطة لتقليل المعاناة أو لتحقيق مصالح الفقراء أو حماية البيئة أو تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية أو الإلتزام بتنمية المجتمع المحلي وفى الاستخدام الواسع للمصطلح يمكن ان يطلق علي أى منظمة غير ربحية مستقلة عن الحكومة. (٢٥)

ومن ثم فإن مصطلح منظمة غير حكومية يغطى مجموعة واسعة من الهيئات التي قد تسعى إلى أهداف متباينة، وعادة ما تكون مختلفة عن أهداف مؤسسات القطاع العام، وتُقام المنظمات الأهلية من قبل الجماعات ومراكز البحوث والمؤسسات الإنمائية والأحزاب السياسية والمنظمات الحرفية والمجموعات الدينية والمنظمات الأهلية والخاصة. (٢٦) وبالتالي فإن تلك المنظمات لها دور فعال في التنمية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعاظم هذا الدور في الآونة الأخيرة نتيجة لمعطيات التغيير الحادثة في المجتمع المحلى والعالمي سياسية واقتصادية واجتماعية، علاوة على اتجاه الأهالي نحو الاهتمام بالمنظمات الأهلية والاعتماد بشكل مباشر عليها في ظل قرارات الحكومات في تحقيق التنمية.

هذا وقد اتجه كثير من كتاب التنمية إلى زيادة التأكيد على أهمية الطبيعة الجزئية للتداخل حيث تحتاج المنظمات غير الحكومية كمنظمة وكذلك قطاع المنظمات غير الحكومية كهيكل ذي أهمية في البنية المؤسسية للمجتمع إلى إهتمام أكبر فهناك طلب على إجراء إختبارات للقدرة الحضارية للمنظمات غير الحكومية حتى تقوم بالأدوار الموكلة إليها حديثاً بشكل فعال، ولا يمكن أن نخجل وأن نقر حقيقة أن هناك حاجة للقيام بدراسة مستفيضة وكاملة عن المنظمات الغير حكومية الحضارية قبل الجزم بهم وبعملهم (٢٧).

ولقد مر العمل الخيري العربي بمراحل عدة حتى أصبح في شكله الحالي، وهومجموعة الجمعيات والمنظمات الخيرية التي نظمت أعمالها وفق التشريعات الوطنية والتي أخذت بالجديد لتواكب طبيعة العصر، وبرزت مفاهيم عدة تحكم العمل الخيري وتدخله إلى مجال الحرفية والمهنية مع الحفاظ على معانيه الإنسانية وأصوله التكافلية والخيرية.

وتتخذ الدراسة تعريفاً إجرائيا لها وهو أن الجمعيات الخيرية هي تجمع لجهود مجتمعية، تجمع متطوعين مؤمنين بمجتمعاتهم وبالقضايا الإنسانية وبمسئولياتهم المجتمعية عكفوا على دراسة احتياجات المجتمع ووجهوا جهودهم وأموالهم للعمل الخيري، ولقد تشكل العمل الخيري العربي منذ بداياته وحتى الأن متأثراً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع العربي.

٢. العمل الخيري: يمكن تعريف العمل الخيري أو ما يدعي بالعمل التطوعي بأنه مساهمة الأفراد والهيئات والمؤسسات غير الرسمية في أعمال الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من خصائص العمل الخيري أنه يقوم علي تعاون الأفراد مع بعضهم البعض في سبيل تلبية احتياجات مجتمعهم الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر العمل الخيري تجسيداً عملياً لفكرة التكافل الاجتماعي باعتباره يمثل مجموعة من الأعمال الخيرية التي يقوم بها بعض الأشخاص الذين يتحسسون ألام الناس وحاجاتهم الأمر الذي يدفعهم إلي تقديم التبرع بجهودهم وأوقاتهم وأموالهم لخدمة الناس بهدف تحقيق الخير والمنفعة لهم إضافة إلي تخفيف المعاناة عن الناس سواء أكانو فقراء كبار سن أطفال محرومين ضحايا كوارث (٢٨).

وبالتالي نجد أن التعريف الإجرائي للعمل الخيري هو عمل يقوم به الشخص لمساعدة غيره بدوافع عقدية وإنسانية واجتماعية، وتعمد إليه الكثير من المؤسسات والجمعيات لتقديم خدمة قيمة المعاني قليلة التكاليف لما يحققه التطوع من دعم القيم الفاضلة وترسيخ أهمية العمل ومساعدة الآخرين، والأستفادة من بعض الأمكانات التي تقدم للمتطوع.

٣. الفقر

✓ **الفقر في المعني اللغوي: يعرفه بن منظور بأنه الحاجة الفعلية وفعله هو الافتقار والفقير هو الذي نزعت فقراته في ظهره فأنقطع صلبه من شدة فقره أو الفقير المكسور الفقرات يضرب مثلاً لكل ضعيف (٢٩).**

✓ **الفقر في المعني الاصطلاحي: وردت العديد من التعريفات الاصطلاحية للفقر لعل أهمها ما يلي:**

- **هو مستوي معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الأساسية (الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو لمجموعة أفراد). (٣٠)**
- **وقد عرّفت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية،والاجتماعية، والثقافية الفقر على أنه : ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد، والمقدرات والخيارات، والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية (٣١).**
- **ويعرف الفقربأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقةالتى يتطلع الفرد أو المجتمع إلى التمتع بها. والفقر لايعنى فقط الافتقار إلى ماهو ضرورى لتحقيق الرفاهية المادية للفرد. ولكنه يعنى أيضاالحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل: خوض حياة مديدة وسليمة صحياً وخلاقة،والحصول على دخل لائق،والتمتع بالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين. (٣٢).**
- **تعريف باقر 1997هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في إنخفاض إستهلاك الغذاء كماً ونوعاً وتدنى الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكاني والحرمان من تملك السلع الضرورية والأصول المادية وفقدان الاحتياطي والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث (٣٣).**

وتصل الدراسة بأن التعريف الإجرائي للفقر ليس اقتصادي فقط بل أن الأهوال الحقيقة تمتد لتشمل بأنه مستوي معيشي منخفض يشمل كافة مظاهر حياة الأفراد، التي لاتفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة باحترام الذات للفرد مثل القابلية للمرض

وتعذر الوصول علي خدمات وفقدان السيطرة علي الموارد والتبعية للطبقات الاجتماعية الأعلي وانعدام الأمان ومجابهة الظروف المتغيرة.

سابعا: قضايا الدراسة:

أولا: الجمعيات الخيرية في مصر وتاريخ تطورها :

شغل مفهوم المجتمع المدني والجمعيات الخيرية حيزاً واسعاً من الخطاب العربي في العقدين الأخيرين، ولا يزال يشكل إحدى أهم المسائل التي تستحوذ على الاهتمامات الأساسية لهذا الخطاب، بحيث يمكن اعتباره جزءاً أساسياً من بنيته، جنباً إلى جنب مع مسائل الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان والموقف من الآخر الغربي (٣٤).

وتعتبر الجمعيات الخيرية إحدي شبكات الأمان الاجتماعي وأحد ركائز العمل الاجتماعي فتعمل علي تدعيم الاستقرار والتماسك والتوازن بين فئات المجتمع الواحد وذلك من خلال الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية التي تقدم للشرائح المهشمة والعمل علي تأهيلها ودمجها اجتماعياً بما يحقق الاستقرار المجتمعي والتنموي، وذلك من خلال تنمية روح المشاركة الشعبية الفعالة والمستقلة فى رسم سياسة وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وفى تعميق مفاهيم التنمية المستدامة التى تتحقق بالتعاون الكامل بين الحكومة والقطاع الخاص والجمعيات الخيرية. (٣٥). وقد عرفها لنا فلتون اسحق بأنها منظمات تطوعية تتكون من أشخاص إنضموا مع بعضهم في مجموعات ولديهم أهداف مشتركة اجتماعية واقتصادية(٣٦).

وقد برز مفهوم الجمعيات الخيرية على السطح في تسعينيات القرن العشرين بعد تطور ونمو الرأسمالية الحديثة وإنهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي، حيث برز مفهوم الدولة الحديثة التي أحد ركائزها المجتمع المدني ومؤسساته كي تكون سلطة خامسة خارج الحكم في الدولة الحديثة، وهي عبارة عن شبكات غير حكومية من أفراد المجتمع المدني لتحقيق أهداف ترسم مسبقا لتنمية المجتمع ورفع مستوي معيشة الشعب، وكذلك تعمل علي رفع الحيف الذي يطال بعض الشرائح والفئات من المجتمع وضمان حقوق الإنسان، ومن

أهم الأدوات لتحقيق ذلك ما يعرف بالتشبيك، وبالرغم من حداثة فكرة التشبيك علي منظمات المجتمع المدني وإنتشارها ببطء إلا أنه يمثل نقطة ضوء في تمكين المنظمات الأهلية غير الحكومية من تأدية دورها في تفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرارات التنموية كما تمثل فرصة لبناء القدرات المؤسسية لتلك الجمعيات والمنظمات وتمكينها من فنون إدارة العمل المدني كما أنه يوفر مناخ التنسيق بين جهود الدعوة وزيادة وعي المجتمع ومشاركته في حل مختلف القضايا العامة والتنموية، وقد ساهم في تحقيق هذا التحول العديد من المنظمات الدولية المختلفة التي تهتم بالشأن الديمقراطي ونظم الدولة الحديثة وهناك عدة تسميات أطلقت على المجتمع المدني في الكثير من "الأدبيات العالمية والمحلية منها المنظمات غير الحكومية، أو غير الربحية ،أو مؤسسات المجتمع المدني، القطاع التطوعي، جمعيات النفع العام، القطاع الثالث والجمعيات الأهلية (٣٧).

أن السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي إنتهجتها البلدان العربية ساهمت في التوجه نحو منظمات المجتمع المدني لمواجهة آثار سياسة الإنفتاح، حيث تبنت سياسات مالية تستهدف علاج التضخم والمديونية مما استتبع ذلك إنخفاض في الإنفاق الحكومي علي قطاع الخدمات العامة إضافة إلي تجليات الاتجاه المتنامي نحو الخصخصة تلك التي أدت إلي تهميش قطاعات مؤثرة من السكان وارتفاع معدلات البطالة وتدهور في الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة(٣٨).

ونتيجة لضعف المردود الاقتصادي للقطاع العام وعجز جهود الدولة وحدها عن تنمية المجتمع، تفتح المجال مرة أخري أمام أعداد متزايدة من منظمات المجتمع المدني التي يتنوع نشاطها ابتداء من تقديم الخدمات إلي الدعوة إلي مجتمع ليبرالي معتمداً علي الديمقراطية ومتحرراً من هيمنة الدولة، ونتيجة لذلك كان طبيعياً أن يقوم هذا القطاع بسد النقص في أداء الحكومات وأن يتضمن دوره في مجالات جديدة غير مطروقة.

كما ينبغي أن نضع في أذهاننا أن المجتمع المدني ليس هو الدولة وإنما هو كل الأنشطة التي تخرج عن تنظيمها فهو ذلك المجال المتروك للمواطنين لكي يتحركوا فيه بحرية ويعبرون عن قدرتهم علي الخلق والإبتكار،كما يؤدى إلى ارتفاع مستوى الوعى وغرس

روح العمل الجماعى والتزويد بمهارات التواصل والمهارات السياسية والعمل على تطوير القدرات التفاوضية فى مجال الحق العام والمنفعة الجماعية (٣٩). فالعلاقة المثلي للمجتمع المدني مع الحكومة أو الدولة ليست في أحكام هيمنة الحكومة علي المجتمع المدني ولا في أضعاف سلطة الحكومة وجعلها هشة بل في الشراكة بينهما في تنمية المجتمع وفي إحداث تغيير اجتماعي وفكري (٤٠).

وتأسيسا علي ما سبق، فإن الجمعيات الخيرية تعد أحد أهم صور المجتمع المدني والذي هو بطبيعته يشغل الفراغ ما بين الدولة والأفراد ولها دور محوري وهام في التنمية فيجب أن تعمل طبقاً لأجندة وطنية واضحة المعالم ومعلنة تواجه الفساد سواء في داخلهاإن وجد وفي الخارج وتسلط الضوء وتسهم في بناء جيل واعي بقضايا أمته قادر علي مواجهة التحديات(٤١).

وقد شهدت العقود الثلاثة الماضية نمواً نوعياً وكمياً وارتبط في التسعينات علي وجه الخصوص إدراكاً متزايداً بقيمة الدور الذي تلعبه هذه التنظيمات وقد أسهم في ذلك سياسات التحول الاقتصادي نحو الخصخصة التي طرحت الجمعيات الأهلية كآلية لمواجهة الأثار السلبية لهذه السياسات خاصة بالنسبة للفقراء والنساء (٤٢).

فلم يكن الاهتمام المتزايد بدور المنظمات الأهلية غير الحكومية وليد الصدفة فبعد الإحباط الذي أصاب شعوباً كثيرة من تعثر أو فشل جهود الحكومات فيما سمي بعقد التنمية الأول الستينات ثم عقد التنمية الثاني السبعينيات، فأعيد إحياء مصطلح العقد الاجتماعي ولكن بمفهوم جديد،قائم علي أنه من خلال عملية ديمقراطية لابد من تأسيس مثلث فاعل أضلاعه الحكومة والمجتمع المدني والسوق مهمته الأساسية تحقيق التنمية في المجتمع(٤٣).

وقد بدأ العمل الأهلي في مصر بمفهومه الحديث منذ ما يزيد علي ١١٠ سنة، ومن المنظور الكمي بلغ عدد هذه الجمعيات عام ١٩٧٦مايقرب من ٧٥٩٣ جمعية أهلية وارتفع عام ١٩٩٣ إلي ١٣٢٣٩ ثم في نهاية عام ١٩٩٩ إلي حوالي ١٦ ألف جمعية ينشط

حوالي ربع هذه الجمعيات في التنمية المحلية وتنشط الغالبية العظمي في الرعاية الاجتماعية وتشكل الجماعات ذات السمة الدينية ٣٠% من مجملها (٤٤)وبعدها تم إصدار القانون الحالي رقم ٨٤لسنة ٢٠٠٢ ليبلغ عدد الجمعيات الأهلية والمدنية في مصر وقتها ٣٤الف جمعية وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تم تسجيل ثلاثة آلاف جمعية جديدة في أربعة أشهر فقط وأصبح العدد الأن يقارب ٣٧ألف جمعية إما عاملة في مجال العمل التطوعي الخيري أو تندرج تحت بند المنظمات الحقوقية والسياسية المدنية (٤٥).

واستجابت الجمعيات الأهلية بدرجة عالية من الفعالية لكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي ارتبطت بالعقد الأخير علي وجه الخصوص من أهمها قضية الفقر والبطالة حيث تزايدت مشروعات الجمعيات المعنيه بالتدريب وإعادة التأهيل وتوفير فرص العمل، وقد عمل عدد كبير من الجمعيات الأهلية في مشروعات تنظيم القروض الصغيرة للشباب أو للنساء وكان البعض منها وسيطاً بين مؤسسات التمويل العالمية وبين هذه الفئات من المنتفعين وتزايدت الجمعيات الأهلية النشطة في مجال المرأة واستجاب القطاع الأهلي لبعض الظواهر الاجتماعية السلبية وكانت أسبق من الحكومة في التنبيه لها والضغط من أجلها ووضعها علي جدول أعمال الحكومة (٤٦).

كما تصاعد إهتمامهم بقضايا حقوق الإنسان والقضايا السياسية وفي نهاية التسعينات كأن هناك حوالي ٢٣ منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان وقد لعبت دور مهم في تدفق المعلومات والرقابة الشعبية علي أداء الحكومة فيما يتعلق بمختلف قضايا حقوق الإنسان(٤٧).

أن هذه المنظمات لعبت دوراً مهماً في الكفاح الوطني والعمل الثقافي والاجتماعي في منتصف القرن ال١٩ تقريباً وتأسست سلسلة من الجمعيات الثقافية الكبرى مثل جمعية معهد مصر التي تبحث في تاريخ الحضارة المصرية ثم توالي تأسيس الجمعيات الإسلامية والقبطية مثل الجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية المساعي الخيرية القبطية وظهرت الطوائف العمالية والتي تمثل بذور النقابات وكانت أول نقابة حديثة هي نقابة عمال التبغ بالقاهرة وشهدت هذه المرحلة أيضا تأسيس نقابة المحامين والتي مالت منذ البداية إلي لعب دور

سياسي (٤٨).

وقد تأخر ظهور الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، فقد سبقتها جمعيات ثقافية وعلمية أهلية أخرى، كان أولها الجمعية اليونانية بالإسكندرية عام ١٨٢١م ثم تأسست جمعية معهد مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية في عام ١٨٥٩م وجمعية المعارف في عام ١٨٧٥م (وهي جمعية ذات مكون ديني تراثي) والجمعية الجغرافية في عام ١٨٧٥م، وفي عام ١٨٧٨م تأسست (لجنة إعانة فقراء المسلمين الوطنيين) وعندما وضعت هذه اللجنة تحت رعاية الخديوي تغيرت إلى حد ما طبيعة هذا المشروع، كما تغير اسمه ليصبح من الجمعية الخيرية الإسلامية. . لتصبح أول جمعية أهلية إسلامية في مصر، وكان أبرز رموزها الأستاذ الإمام محمد عبده والزعيم مصطفي كامل وقد تعلم بها كثير من رواد التنوير في القرن التاسع عشر والعشرين. . كما تأسست قبل نهاية القرن التاسع عشر جمعية المساعي المشكورة بالمنوفية والتي أسسها عدد من الوجهاء والزعماء كعبد العزيز باشا فهمي وأحمد باشا عبد الغفار وغيرهم. .. وأنشأت المدارس في كل أنحاء الوجه البحري " شمال مصر".

في تفسير هذا التأخر النسبي ترى قنديل أنه عدم الشعور بالاحتياج لمثل هذه التنظيمات الحديثة في ظل هيمنة نظم أو مؤسسات تقليدية نجحت في تلبية الاحتياجات والمطالب المجتمعية كالمسجد ونظام الوقف الإسلامي باعتباره "حبس العين والتصدق بالمنفعة(٤٩).

وقد يكون لانتشار الطرق الصوفية كتنظيمات شعبية قاعدية أثره علي ذلك التأخر النسبي في نشأة الجمعيات الأهلية الإسلامية (٥٠)، بينما يتفق معظم الباحثين في رد هذه النشأة إلى التحديات الداخلية والخارجية، والتي تعكس الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي نشأت في جنباته مثل نشاط البعثات التبشيرية وتأسيس الجمعيات الدينية والتي إستخدمت أسلحة مماثلة لما إستخدمته هذه البعثات (تقديم الإعانات للفقراء، وإنشاء المدارس المجانية لتعليمهم) ومثل الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢م والذي أدى من بين ما أدى إلى تسارع حركة إنشاء الجمعيات الأهلية الإسلامية والقبطية على نحو خاص وكان لها

دورها في مقاومة الاحتلال واستبداد الحكم، كما أن ثمة تأثيراً للأفكار السان سيمونية أدى إلى إنتشار المؤسسات الخيرية الخاصة وتنوعها إبان الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ويذكر أنه قد ظهرت في هذه الفترة حوالي (٢٠) جمعية إسلامية و (١١) جمعية قبطية في الفترة قبل الحرب العالمية الأولى.

٢–الفترة الليبرالية: وهي التي بدأت بوادرها من قبل الثورة الوطنية عام ١٩١٩م وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢م، وبفضل جهود الليبرالية المصرية النشطة حينئذ وإطلاق حرية تكوين الجمعيات في دستور ١٩٣٢م فظهرت حركة إزدهار للجمعيات الأهلية الإسلامية ومن أهمها جمعية الشبان المسلمين ١٩٢٧ وجمعية الإخوان المسلمين ١٩٢٨. . وقد نشأت هذه الجمعيات في بدايتها من أجل أهداف دعوية ودينية صرفة سواء في مواجهة الأخلاق الغربية التي إستشرت في المجتمع المصري حينئذ، أو في مواجهة حملات التنصير فضلاً عن مواجهة الإستعمار سياسياً واقتصادياً، فالإمام محمود خطاب السبكي (مؤسس الجمعية الشرعية سنة ١٩١٢) كان ينظر إلى الاستعمار كناهبٍ لأموال المسلمين، ومن كلماته المأثورة " لماذا لا نصنع ملابسنا من قطننا " وقد أنشأ من أجل ذلك مصنع الغزلية بمكأن إقامته (الخيامية) كما أقام حسن البنا عديدا من المشروعات المشابهة والأكثر عددا، ورفع شعار إعادة الخلافة الإسلامية دين ودولة، وحاور طه حسين في جامعة القاهرة، وقد كان لدستور ١٩٢٣م فضله في هذا الثراء للعمل الأهلي عامة. . إذ كفل حق تكوين الجمعيات، ولم يحظر سوى تلك التي تستخدم العنف أو تعد لاستعماله منها. كما أن الفجوة الطبقية واتساع نطاق الفقر إستفز الطبقة الوسطى للإصلاح الاجتماعي والتكافل على أساس ديني (٥١).

من ثورة ١٩٥٢ حتى التسعينات: وهي مرحلة الإنكسار في العمل الأهلي في مصر، إذ توجه النظام الثوري منذ بدايتها لإنشاء وتأسيس نظام شمولي يسعى إلى إمتلاك كل شئ وتقييد كل حركة خارجه خاصة بعد إنتصاره في معاركه المختلفة ضد شركائه من الإخوان أو الشيوعيين أو الجناح الديمقراطي داخل مجلس قيادة الثورة (٥٢).

فقد تم خلال هذه الفترة ضرب مختلف الجمعيات الإسلامية وفي مقدمتها حركة

الإخوان المسلمين. (٥٣) لذا تم تناول هذه المرحلة في إطار زمني واحد وذلك لعدم تغيير القواعد القانونية الحاكمة لعمل الجمعيات الأهلية وقوى المجتمع المدني لهذه المرحلة بطولها (٥٤) فقد تسربت كل القواعد والقوانين المقيدة للحريات في عهد الثورة لما أتى بعدها... ولازالت نفس النظرة الارتباطية والأمنية هي المسيطرة على هذه القواعد فقد هيمن على الثقافة السياسية طوال هذه المرحلة التصور الكلي الشمولي الأحادي ورغم تبني النظام السياسي المصري للتعددية السياسية في عام ١٩٧٦ ومن قبل لسياسة الإنفتاح الاقتصادي في ١٩٧٤، لم تحدث تحولات عميقة في الثقافة السياسية، وظلت قيم المشاركة والتعبير السياسي والاجتماعي محل ريبة وتشكك منذ أزمة مارس ١٩٥٤ وصارت كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والإعلامية مختزلة في قبضة الدولة ونهجها الأحادي الشمولي. فقامت الدولة مثلاً بإصدار القرار الجمهوري ٣٨٤ لعام ١٩٥٦ الذي ينص علي إلغاء المواد من (٥٤ إلى ٨٠) التي تضمنها القانون المدني بشأن الجمعيات الأهلية فتم حل هذه التنظيمات جميعاً وتعديل نصوصها وحظر اشتراك الأشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية من تأسيس أو عضوية أي جمعية، واعتبر القرار أية مخالفة لنصوصه جريمة تخضع لقانون العقوبات (٥٥).

وقد أخضع هذا القرار جميع الجمعيات لرقابة الدولة وأتاح لإحكام قبضتها عليها وعلى منظمات المجتمع المدني. . ثم جاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي كان تأكيداً لهذا الإحكام، وناضلت منظمات المجتمع المدني لتغييره وإسقاطه، ولكن خدعتها الدولة – بعد مشاورات معها – بتقنين نفس الرقابة في القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذي سقط دستورياً سريعاً، ثم نجحت الحكومة في إصدار القانون الحالي (٨٤ لسنة ٢٠٠٢) الصادر عن مجلس الشعب بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٠٢ والذي أنتجه إسهال القوانين في مجلس الشعب المصري والرغبة في الإحكام والسيطرة على مختلف منظمات العمل الأهلي والمدني بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٥٦).

لقد قامت الثورة بحل مجالس النقابات المهنية وإلغاء الوقف الأهلي سنة ١٩٥٢ الذي كان يمثل رافداً أساسياً لتمويل الجمعيات الدينية والمؤسسات الخيرية الإسلامية بشكل

خاص.. وظلت هذه السياسة المترددة والمتحفزة تجاه الجمعيات الأهلية هي السائدة من قبل حكومات الثورة بدءاً من عبد الناصر وحتى العصر الحالي، وإن كان مناخ التعددية السياسة " المقيدة " الذي بدأ مع سنة ١٩٧٦ حتى ظهور عدد كبير من الأحزاب في الواقع المصري (١٦) حزباً الآن، وبدء صعود مقولة المجتمع المدني قد أعطى بعض الاتساع الأفقي والرأسي في عددها ونوعها وفعاليتها (فقد ارتفع عدد الجمعيات من ٧٥٩٣ جمعية في عام ١٩٧٦ إلي ١١٧٧٦ جمعية عام ١٩٨٦ ثم إلى ١٣٢٣٩ جمعية عام ١٩٩١ وما يقرب من ١٥ ألف جمعية عام ٢٠٠١). (٥٧)

كما أن الدولة تلوح دائما بأسلحتها الأمنية وأدواتها الإدارية والقانونية في وجه كل جمعية أو منظمة أهلية (إسلامية أو غير إسلامية) تظن أنها تخرج عن الخط الذي ترسمه الدولة لها، ونظراً للثقل الجماهيري والدور الواسع للجمعيات الدينية الإسلامية فضلا عن عددها الكبير (٣٤% من مجموع الجمعيات في عام ١٩٩١) كانت هذه الجمعيات محل الرقابة والمتابعة الدائمة، خاصة بعد تكرار عديد من الحوادث تؤكد ارتباط بعضها مع الإخوان المسلمين أو سيطرة أفراد الجماعة الإسلامية عليها (نموذج الجمعية الشرعية بأسيوط وجمعية أنصار السنة المحمدية) أو حل الجمعية الشرعية سنة ١٩٦٨ نتيجة سيطرة كوادر الإخوان عليها (٥٨).

يضم المجتمع المدني في أغلب الأحيان منظمات ومؤسسات مثل الجمعيات الخيرية المسجلة ومنظمات التنمية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات النسائية والدينية والاتحادات والنقابات المهنية (٥٩) وتعد الجمعيات الأهلية أحد أهم صور المجتمع المدني ولها دور محوري وهام في التنمية فيجب أن تعمل طبقا لأجندة وطنية واضحة المعالم ومعلنة تواجه الفساد وتحقق التضامن والتكافل الاجتماعي في أسمي صوره(٦٠).

وعن العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومة تحددها أماني قنديل في المحددات الآتية:

- **أن القوانين تعطي حق الإشراف علي أنشطة الجمعيات الأهلية أصبحت ممارسات بيروقراطية تضعف الإستقلال الذاتي للمنظمات وتحصره في أضيق نطاق.**
- **أن تعدد مستويات الرقابة والإشراف الحكومي يخلق إشكاليات عديدة تعوق قيام المنظمات بتنفيذ المشروعات خاصة أن الحكومة تساند سلطات الإشراف وتعطيها الصلاحيات اللازمة للقيام بمهامها.**
- **أن الصلاحيات المطلقة التي تخول للحكومة حل الجمعيات أو إدماجها تؤدي إلي حالة إنعدام ثقة متبادلة وإلي علاقات متوترة تستطيع الحكومات أن تستخدم تلك الصلاحيات لتهديد المنظمات.**
- **يعتبر توزيع الأموال الأجنبية بين الجمعيات والمنظمات مصدراً من مصادر التوتر فلا تستطيع هذه الجمعيات قبول المساعدات الأجنبية وفقاً للقانون إلا بعد الحصول علي موافقة الحكومة وتشترط أن تشرف الحكومة علي توزيع تلك المساعدات.**
- **تعتبر الحكومة مصدراً من مصادر التمويل وعليه فهي تحدد أولويات التمويل وقد تصبح العلاقة متوترة إذا بدأت الحكومات تشعر بأن أنشطتها تواجه تهديداً سياسياً أو تحدياً من جانب أنشطة تلك المنظمات أو أن قادة تلك المنظمات يشكلون خطراً يهدد النظام(٦١).**

ثانيا: الفقر في المجتمع المصري (طبيعته ومسبباته):

يعد الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية، و يعد القضاء عليه أو الحد منه ضرورة اقتصادية وسياسية فضلاً عن أنها ضرورة أخلاقية أولاً، والملاحظ أن معدلات الفقر تزداد في وقت تبشر فيه العولمة برفاهية البشرية جمعاء والواقع يشير إلى عدم جدوى البرامج والسياسات الاقتصادية الكلية في الحد من الفقر، فهناك قصور في اختيار بدائل تنموية تحد من الفقر، وهذا القصوري يحول في معظم الأحيان إلى تخبط وفشل في وقت لا مجال فيه

للتجريب بمصير الشعوب فتزداد وتتفاقم آثاره في المجتمعات، وفي الوقت نفسه تزداد مع الزمن خيبة الشعوب وغضبها من إجراءات وخيارات معالجة الفقر، المرتكزة على فرض نظام السوق على دول العالم.

وفي مصر بلغت معدلات الفقر أقصي درجاتها، لدرجة أن النسبة الأكبر من الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر، فقد كشف تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن أن نسبة الفقراء على مستوى الجمهورية بلغت ٢٥.٢% خلال العام ٢٠١٠-٢٠١١. حيث بلغ قيمة خط الفقر القومي للفرد في السنة ٣٠٧٦ جنيهاً / مصر ي بما يعادل ٢٥٦ جنيها شهرياً، فيما أكد تقرير للبنك الدولي أن أعداد الفقراء في مصر ارتفعت بنسبة ٢٢%، وهذا يؤثر بشكل كبير على منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية(٦٢).

إضافة إلي ازدياد حدة الجوع، فقد ذكر التقرير المشترك لبرنامج الأغذية العالمي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن حوالي ١٣.٧ مليون مصري (١٧ بالمائة من السكان) يعانون من نقص الأمن الغذائي في عام ٢٠١١ مقارنةً بحوالي ١٤ بالمائة في عام ٢٠٠٩. والأمن الغذائي هو قدرة الناس على الحصول على الغذاء الكافي والصحي والآمن الذي يلبى احتياجاتهم الأساسية من الغذاء بشكل دائم.ويشير التقرير إلى أن حوالي ١٥ بالمائة من السكان إنضموا إلى شريحة الفقراء بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، فعلى سبيل المثال، نجد أن ١٦.٩% فقط، هي نسبة الأسر المصرية التي تحصل على غذاء متوازن يحتوى على كافة العناصر الغذائية اللازمة. وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يجعلهم يعتمدون على الكاربوهيدرات، ففي الطبقات الفقيرة يحصل الفرد على ٧٥% من السعرات الكلية على صورة نشويات (٦٣).

إضافة إلي تدهور القطاع الصحي ويتضح ذلك من إنخفاض معدل الإنفاق علي الصحة بشكل كبير مقارنة بباقي الدول فقد تقلصت ميزانية الصحة حتى وصلت إلي ٥% عام ٢٠١٢ وهو الأمر الذي أدي إلى تردي حالة تقديم الخدمات نتيجة إنخفاض الرواتب وضعف الإنفاق على مستلزمات العمليات والأدوية وضعف مخصصات صيانة الآلات والمعدات والمباني، وكذلك تراجع الاستثمارات في التوسعات والتطويرات للأبنية والأصول

الحالية، ويتم كل ذلك في وجود ٥٠% من المواطنين هم الأفقر بلا أية غطاء تأميني صحي أو اجتماعي، وفي عدم الإنصاف لإتاحة موارد العلاج على نفقة الدولة، وفي أن أكثر من ٧٢% من الإنفاق الكلي على الرعاية والخدمات الصحية هو إنفاق ذاتي مصدره من جيوب الأفراد والأسر، وهو لا يعكس القدرة بقدر ما يعكس الحاجة والإضطرار(٦٤).

لقد ساهمت السياسات الاقتصادية الرأسمالية المتبعة في مصر بشكل جلي في زيادة معدلات الفقر، أن سياسات الاقتصاد الكلي تترك آثارها وتداعياتها على الفقر، لأن ظاهرة الفقر مرتبطة ارتباطاً وثيقًا بكل مقولات الاقتصاد الوطني ومواضيعه على المستوى الكلي.فالفقر يرتبط بالناتج الإجمالي والدخل القومي والإستهلاك والاستثمار والتوظف و بالمستوى العام للأسعار وبالسياسة النقدية والمالية للدولة وفي وضع البلد الاقتصادي من حيث الرواج أو التضخم، ويتأثر الفقر بكل متغيرات هذه العوامل سلبًا أو إيجابًا (٦٥).

ولعل أبرز تلك السياسات التي ساهمت في إفقار المصريين هي التحول إلي اقتصاد السوق الحر وقد تم ذلك عبر إجراءات التثبيت والتكييف الهيكلي التي طرحها صندوق النقد والبنك الدولي كحل لإسقاط الديون من خلال عدة آليات أبرزها الخصخصة (التخلص من القطاع العام عن طريق بيعه) وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار الحر ورفع يد الدولة عن الاقتصاد وإنسحاب الدول من عملية الإنتاج والتوزيع والاعتماد علي القطاع الخاص في مشروعات التنمية ورفع الحماية عن العمال وترك سوق العمل للعرض والطلب دون تدخل الدولة وخفض الضرائب علي الاستثمارات وإزالة الحواجز الجمركية وتحرير سعر الصرف وخفض الإنفاق العام والدعم الموجه للطبقات الفقيرة وهو ما يمكن أن نسميه بالدعم المطلق للرأسمالية علي حساب الطبقات الفقيرة (٦٦).

أن الفئة الرأسمالية التي كان لديها تراكم وكانت جاهزة بالفعل لتشارك في النشاط الاقتصادي بعد الإنفتاح كانت تتمثل في القادمين من عالم الاقتصاد الأسود الذين يعملون في الإتجار في المخدرات والعملات والسلاح والآثار والفاسدين من كبار موظفي الدولة وقد جاءت هذه الفئة وهي محملة بثقافة الخبطة السائدة في عالم الاقتصاد الأسود والتي تعودت علي تحقيق معدلات ربح بالغة الارتفاع في النشاطات غير المشروعة فحاولت نقلها إلي

النشاطات المشروعة التي دخلت فيها رغم أن المبالغة في معدلات الربح تؤدي إلي تقييد السوق وإطلاق التضخم وإحداث ركود طويل الأجل في الاقتصاد (٦٧).

ونتيجة لذلك، إنقسم المجتمع المصري جراء هذه التغييرات الي أمتين أمة رأس المال والخصخصة والبورصة والسوق الحرة في مواجهة أمة مصرية بروليتارية عمالية كادحة يتفشي في صفوفها الفقر المدقع والبطالة الصارخة وغياب الحريات (٦٨).

فلقد أدت الخصخصة علي سبيل المثال إلي تراجع قدرة الدولة المالية علي الاستجابة لمطالب الطبقة العاملة الاقتصادية والاجتماعية الملحة (زيادة الأجور وتوفير فرص العمل والسكن والإقامة. .. فضاق هامش المناورة السياسية الطبقية المتاح لها وتزعزعت أسس شرعيتها، إضافة إلي تبديد ممتلكات القطاع العام فقد أكد هذا النظام في بداية الخصخصة أن قيمة شركات القطاع العام تزيد علي ٥٠٠ مليار جنيه، وفي عام ٢٠٠٠ كانت حصيلة بيع ١٣٥ شركة ١٤,٨ مليار جنيه وكانت قيمة ما تبقي مملوكا للدولة ١٠ مليار جنيه إضافة إلي ٤ مليار أسهم مملوكة للدولة أي أن شركات قطاع الأعمال تحولت قيمتها من ٥٠٠ مليار جنيه إلي ٢٨,٨ مليار جنيه فقط هذا بينما وصل حجم القروض التي نالها كبار المستثمرين إلي ١٥٠,٤ مليار جنيه حتى عام ٢٠٠٠ منها ٢٣ ,٩ مليار مشكوك في سدادها وفي قضية فساد واحدة (قضية نواب القروض) كان حجم المال المنهوب ١,٢٥ مليار جنيه وبلغ حجم التهرب عن سداد الضرائب ٧,٨ مليار جنيه بشهادة وزير المالية(٦٩).

لم تكتف الدولة بتبديد الأصول المملوكة للشعب علي هذا النحو بل امتدت أيضاً لتبديد عائدات بيعها وتشير بيانات وزارة قطاع الأعمال عن الفترة من بداية برنامج الخصخصة عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٩ إلي أن عائد عملية الخصخصة في هذه الفترة بلغ ١٠٠٠٨ مليون جنيه وتم استخدام هذا العائد علي النحو التالي ٣٦١٠ مليون جنيه لسداد مديونيات البنوك بنسبة ٣٦,١% من الحصيلة الإجمالية أي أن الدولة باعت أكثر من ثلث الأصل لسداد الديون بدلاً من محاسبة المسئولين عن الكارثة وكان أموال الشعب لا صاحب لها.

١٩٣٠ مليون جنيه للمعاش المبكر بنسبة ١٩،٣% من الحصيلة الإجمالية أي أن الدولة باعت خمس الأصول من اجل دفع عدد من العاملين إلي صفوف العاطلين لأن الذين خرجوا إلي المعاش المبكر اضطروا لاستخدام ما حصلوا عليه في الإنفاق الجاري لمواجهة متطلبات الحياة الصعبة ولا يملكون الخبرة اللازمة لإقامة مشروعات صغيرة يعيشون من دخلها، إضافة إلي ٣% لإعانة عمال المناجم ولسداد الأجور في الشركات الخاسرة وهذا أمر لا يعقل إذ كيف تباع أفضل الشركات الرابحة ليستخدم جزء منها لتمويل أجور العمالة في شركات خاسرة، إضافة إلي ٤١% من إجمالي الحصيلة محولة إلي وزارة المالية لاستخدامها في الإنفاق الجاري ومواجهة العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة وبدلاً من إستخدام عائدات الخصخصة في توسيع قاعدة المجتمع الإنتاجية بإضافة استثمارات جديدة للإستثمارات القائمة إستخدمتها الدولة في تحويل تداول أصول قائمة بالفعل مما أدي إلي تفاقم أزمة السيولة (٧٠).

كما إنخفضت الأجور في عهد هذا النظام ووصلت إلي مستويات هائلة وارتفعت الأسعار بنسب تصل في بعض السلع إلي ٥٠٠% مما أدي إلي أن يصبح نصف الشعب المصري تقريبا يعيش تحت خط الفقر حيث أكد أحد تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع أسعار السلع الأساسية خلال عام واحد بنسب تتراوح بين ٦% و٤٢% هذا في الوقت الذي لا توجد فيه زيادة موازية في الدخول، يحدث هذا في الوقت الذي تقوم سياسات الدولة فيه بتخفيض الإنفاق العام بنسب تزيد علي إل ٥٠% ويتحمل فيه الفقراء تمويل خزانة الدولة في حين يتم إعفاء رجال الأعمال من كافة الضرائب

وتمشياً مع تلك السياسات الرأسمالية ففي عام ٢٠٠٩ فقد حوالي ١٢٦ ألف عامل وظائفهم وأقدم ٥٨ عامل علي الإنتحار لعدم ملائمة دخولهم مع احتياجات أسرهم وربما يشكل صرخة حد أدني للأجور خطوة علي طريق تقليل معاناة ملايين العمال الذين لا يجد بعضهم حل لمواجهة المشكلة فينهي حياته لكن تظل الغالبية تقاوم وتمارس مختلف أشكال الاحتجاج السلمي كدور إيجابي لمواجهة الظلم الجماعي الذي يتعرضون له (٧١).

وبالإضافة إلي ذلك إتبعت الإدارات سياسات الفصل والتشريد تمشياً مع الآليات الجديدة والاعتماد شبه الكامل علي الآلات وتخفيف العمالة قامت إدارة شركة النصر للغزل والبوليستر بطرد ١٠٠ عامل وبدون أسباب وقام وزير الإسكان بفصل ١٥٠ موظفاً ومهندساً وعاملاً من المعينين الجدد في شركة مياه الشرب والصرف الصحي بسوهاج دون إبداء أسباب وفي الشرقية قامت مديرية التربية والتعليم بالإستغناء عن ٧٣٤ معلماً مؤقتاً لمادة الحاسب الآلي بمدارس فاقوس كما قامت هيئة البريد بفصل ٣٠٥٣ عاملاً فصلاً تعسفياً ودون أسباب هذه أمثلة وجيزة للشكل العام المتبع في جميع الهيئات والشركات (٧٢).

ولم تكتفي حكوماتنا بتلك السياسات بل أذعنت لمطالب صندوق النقد الدولي وشروطه لإسقاط الديون والتي أدت إلي مزيد من إفقار المصريين وإنخفاض مستوي معيشة الغالبية التي تمثل أبرزها في الأتي: تخفيض قيمة الجنيه المصري فوراً بحوالي ٢٥% من السعر الحالي مما يؤدي إلي زيادة الصادرات لتصل إلي ١٠ مليارات دولارات عام ١٩٩٩ إضافة إلي تخفيض سعر الفائدة علي الإيداعات بالجنيه المصري إلي ٥% بدلا من ١٢،١٤%، إجراء زيادة عاجلة في أسعار الكهرباء تتراوح بين ٤،٥% خلال الربع الأول من العام المالي ١٩٩٥/٩٤ (٧٣).

كما كان لتلاحق سياسات التكييف الهيكلي للتكيف والتوافق مع النظام الرأسمالي العالمي آثاراً وخيمة علي المصريين فعقب عقد الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي في ١٩٩١ جري خفض معدل نمو الإنفاق العام من ٣٦% إلي ١٥% عام ٩٤ وهو ما انعكس بوضوح علي أوضاع الصحة والتعليم والدعم وقد تم إصدار قانون العمل الجديد في ٢٠٠٣ ليؤكد تلك السياسات ويضفي عليها المشروعية

وتأكيداً لاستمرار هذه السياسات حتى وقتنا هذا فقد تم خفض دعم الطاقة في موازنة العام الحالي (٢٠١٣) بنحو ٢٥ مليار جنيه دفعة واحدة ليتراوح عند ٧٠ مليار جنيه بدلا من ٩٦ مليار في موازنة السنة الماضية (٧٤).

وتم فصل العمال من الشركات بعد عمليات الخصخصة رغم حاجة العمل لهم والملفت للنظر أنه في حالات عديدة كان يعاد استخدام العمال بعد فصل أعداد كبيرة منهم ولكن بأجور منخفضة للغاية وبعقود مؤقتة تصل لثلاثة أشهر فقط ناهيك عن تدهور شروط العمل بعد الخصخصة وارتفاع ساعات العمل (٧٥).

كما كشفت المناقشات الحكومية عن أن وزارة الإسكان لن يكون لها وجود خلال السنوات القادمة وستتحول إلي وزارة شرفية تقتصر مهمتها علي الأعمال الخدمية للمساكن بمهني أن تكون هي ذاتها المهمة التي تقوم بها الإدارات التابعة للجهاز المحلي واتضح أن دور الدولة في توفير السكن سوف يقتصر علي إنشاء شركات المقاولات وتقديم التسهيلات لها فقط (٧٦)، وبعد مرور تلك السنوات نري النتيجة ملموسة بأعيننا فتحكم القطاع الخاص بأسعار السكن ولم نعد نسمع بسكن لشباب الطبقة الوسطي أو الفقيرة وتحول الخطاب وكل الامتيازات لصالح الطبقة الرأسمالية.

وفي ضوء ما سبق و عبر هذه الليبرالية المتوحشة وعبر أوهام التحول إلي نظام السوق، تم تفكيك اقتصاديات البلاد التي كانت اشتراكية تفكيكها اقتصادياً وقومياً وسياسياً بل وأخلاقياً ليسهل احتوائها وعودتها إلي حظيرة النظام الرأسمالي وليسهل تصدير فائض الإنتاج السلعي وفائض رؤوس الأموال إليها من أجل استنزاف الأرباح منها (٧٧).

أن السياسات الحكومية في هذه البلدان باتت مجرد ضلالات حيث تركت الحبل علي الغارب لتفوق الطبقات المالكة في مقابل تدني وانسحاق الطبقات الأخري أنه نتيجة لهذه الأوضاع وفي ظل تفوق المسيطر الذي تحميه الدولة في العالم الثالث وفي إطار توجهات الدولة العالمية ومشاوراتها التي تصدرها فأن ثمة حيلاً دفاعية اصطنعها الخاضعون لحماية ذاتهم من عدم تسريحهم والزج بهم علي الطرقات والشوارع والأزقة (٧٨).

فإذا كنا نستنكر فكرة إقامة مجتمع مدني قائم علي أكتاف منظمة ممولة من الخارج وتعتبر ذلك عملاً غير مشروع سياسياً وحضارياً فأولي بنا أن نستغرب فكرة أن ينهض شعب أو أمة وهي معتمدة علي المعونة الأجنبية الأمر الذي يشجعنا علي المغامرة بالدعوة إلي

إحياء قيم التعفف والاستغناء والاعتماد علي الذات (٧٩). في زمن أصبح فيه إختراق الذات للآخر حقا يتحدث البعض عن مشروعيته في الوقت الراهن

أن المساعدات الأجنبية تعمل علي إعادة هيكلة الاقتصاد بما يناسب الدول المانحة وذلك بالتأكيد علي مشروعات معينة وإهمال أخري تماماً ولا تستخدم هذه المعونات في تغيير هيكل اقتصاد الدول المستقبلة لها فقط وإنما تستخدم أيضاً في إعادة صياغة تركيب الأوضاع الاجتماعية في تلك الدول والقريبون من هذه الدائرة يتحدثون عن الكيفية التي تتوزع بها المساعدات علي القطاع الخاص في بعض الدول، إذ تتعمد الدول المانحة أن تضع أموالاً اكبر باتجاه فئات معينة الأقليات مثلاً بحجة تدعيم مركزها الاقتصادي للحفاظ علي توازنات معينة داخل مجتمعات تلك الدول وأياً كان الأمر فالمشاهد في هذا ضارباً عرض الحائط بالمصالح الوطنية (٨٠).

ينبغي أن نؤكد أنه لئن كانت الليبرالية وآليات السوق ومعاداة التدخل الحكومي هي الشعارات التي رفعتها الرأسمالية علي صعيدها المحلي لمواجهة مأزقها التاريخي وتمكنت بها من خلالها من إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح البرجوازية مع ما سببه ذلك من اختفاء ما يسمي بدولة الرفاهة وما سيسببه ذلك من مشكلات وتناقضات حادة علي الصعيد الداخلي فإن الرأسمالية المعاصرة علي صعيدها ستكون أكثر وحشية في ليبراليتها وهي تعيد احتواء العالم الثالث واختراق الدول التي كانت اشتراكية وفتحت ضغوط إعادة جدولة الديون وأوهام التصحيح الاقتصادي واستعادة التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية (٨١).

ثالثا: الآليات التي تتبعها الجمعيات الخيرية لمكافحة الفقر:

تزداد اهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن والتأكيد علي إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلي ساحة الفعل والمساهمة بفاعلية في تحقيق التحولات الكبري للمجتمعات حتي لا تترك حكراً

علي النخب الحاكمة.

والمجتمع المدني كظاهرة اجتماعية يعبر عن أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الإنسان إلي الحرية وحاجته إلي الأمن والنظام، فالسلطة التي جسدتها الدولة ارتبطت في التاريخ بممارسة ألوان من الإستبداد والقهر والظلم والتعدي علي حقوق شعوبها بحجة حماية المجتمع من الفوضي والحرب، وهنا ظهرت الحاجة إلي تأسيس منظمات وتجمعات للدفاع عن تلك الحقوق في مواجهة الحكام المستبدين بما يعيد التوازن الذي سبق وأن تعرض للإختلال بين الحرية والنظام وتمثلت تلك المنظمات في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات والتي أخذت صورة كيانات مستقلة عن الدولة فبدون الاستقلال لما تمكنت من الحد من التسلط والاستبداد الحكومي (٨٢).

ولقد شهد العمل الاجتماعي التطوعي عدة تغيرات وتطورات في مفهومه ووسائله ومرتكزاته وذلك بفعل التغيرات التي تحدث في الاحتياجات الاجتماعية، وما يهمنا في هذا السياق التطورات التي حدثت في غايات وأهداف العمل الاجتماعي، فبعد أن كان الهدف الأساسي هو تقديم الرعاية والإعانة للمجتمع، أصبح الهدف الآن إحداث التنمية في المجتمع، وبالطبع يتوقف نجاح تحقيق الهدف على صدق وجدية العمل الاجتماعي وعلى رغبة المجتمع في إحداث التغيير وتحقيق التنمية. ولذلك يعد العمل الاجتماعي إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية بمختلف جوانبها، ومعياراً لقياس مستوى الرقي الاجتماعي للمجتمع والأفراد (٨٣).

أن كثيرا من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابياً في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، ولاسيما أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة، والتنمية، والأعمال الخيرية، والإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين، وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم ومن ثم خلق فرص عمل لهم، ومراقبة العملية الإنتخابية وغيرها .أن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد

يبدو صغيراً، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولايمكن تجاهله ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غيرحكومية نشطة وقوية وفعالة (٨٤).

وفي ضوء ما سبق سوف نقوم بعرض مختصر للدور أو الآليات التي اتبعتها الجمعيات الخيرية لمواجهة المشكلات المجتمعية ولعل أبرزها مواجهة الفقر، ففي أواخر القرن التاسع عشر، قامت الجمعيات الخيرية في مصر بأقدم محاولة في تاريخ التعليم في مصر تهدف إلي نشر التعليم بالمجان في أوساط الفقراء بعد أن أصبح أطفال الفقراء محرومون من الالتحاق بالمدارس الحكومية بسبب المصروفات التي ينوء بها كاهل آبائهم والتي ترتب عليها زيادة عدد الملتحقين بالمدارس الخاصة المصرية والأجنبية من أبناء الطبقة القادرة في مقابل خفض حجم المدارس الحكومية وإغلاق بعضها الآخر (٨٥).

وفي فترة ماقبل ثورة يوليو نجد أن تطور واستمرار إنشاء الجمعيات الخيرية في مصر عكس لنا طريقة معالجة طبقة كبار الملاك المصريين للتناقضات الطبقية التي كانت سائدة في المجتمع المصري في ذلك الحين وهي الطريقة التي قضت عليها ثورة يوليو بقوانين الإصلاح الزراعي، فمن الطبيعي بالنسبة لعقلية برجوازية تريد أن تحتفظ بملكيتها للأراضي الزراعية أن تسعي للتخفيف من نتائج إحتكارها لهذه الأراضي عن طريق التبرعات وعمل الخير، ويحدث هذا عادة في المجتمعات الرأسمالية التي لا تتدخل الدولة فيها في تصحيح الخلل الطبقي أو تسعي لإعادة توزيع الثروة أو تعمل علي تغيير علاقات الإنتاج لصالح الجماهير الشعبية

ومن سوء الحظ أن الطبقة الجديدة في مصر التي ظهرت كنتيجة لسياسة الإنفتاح لم تحذو حذو الطبقة القديمة في إنشاء الجمعيات الخيرية وأصبح الاعتماد الكلي علي الدولة بعد أن انتقلت إليها السيطرة علي وسائل الإنتاج في كل ميادين الإصلاح التي اتجهت إليها تلك الجمعيات الخيرية فيما مضي وهي ميادين الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم .(٨٦)، وبصفة عامة ارتبط العمل الخيري في سياقه الزمني بثقافتان مختلفتان الأولي تعتمد علي الإغاثة والإحسان والثانية علي التضامن، وفي ظل التطورات السياسية المتلاحقة في العالم أخذت روحية التضامن والإنماء تحل محل العمل الإحساني .

لقد لعبت الجمعيات الخيرية من خلال تجارب عديدة دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر من خلال تطبيقاتها الواقعية وكان من أهم آلياتها لذلك هو خلق فرص عمل وبالتبعية زيادة مستوي الدخل من خلال تشجيع الأعمال أو المشروعات الصغيرة وذلك بمنح الطبقات الفقيرة إئتماناً ومنحاً للقيام بالمشروعات الصغيرة وتمثلت هذه الطبقات في أفقر الفقراء من صغار المزارعين ومنظمي المشاريع في القطاع غير الرسمي بصفة عامة والنساء بصفة خاصة وهم أكثر الفئات التي يمكن الوصول اليها من قبل المنظمات غير الحكومية بالقروض الحسنة بعيداً عن الفوائد الربوية وجعل الفقراء مشاركين في دعم الجمعيات من خلال ما يسددونه من عوائد أرباحهم ومن ثم تقوم الجمعية بتدوير المال الي فئة اخري فقيرة، إضافة الي تدريب الفقراء لخلق مهارات فنية مختلفة ومن ثم فهو أحد ركائز التنمية البشرية أيضاً (٨٧).

ويمكن إجمال بعض المهام التي تقوم بها معظم الجمعيات الخيرية للتخفيف عن المواطنين لعل أبرزها:

١ - مساعدة ورعاية الأسر والأفراد الذين يعيشون تحت خطوط الفقر.

٢ - رعاية الفئات المهمشة من النساء " الأرامل – المطلقات – المساء إليهن."

٣ - رعاية الأطفال والأيتام، وأطفال الأسر المفككة، وأطفال الشوارع وعمالة الأطفال والأطفال مجهولين النسب والأطفال المساء إليهم.

٤ - الرعاية الصحية والمتمثلة في تأمين علاج الفقراء عامة.

٥ - تأهيل وتدريب وتعليم وتشغيل مختلف فئات الإعاقة ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

٦ - تأمين تعليم الأطفال عامة ومحو الأمية للكبار ومساعده الطلاب الفقراء في تعليمهم الجامعي خاصة.

٧ - تنمية المجتمعات المحلية الأقل حظاً والمتمثلة في تحسين وتطوير البنية التحتية في المجتمعات الفقيرة وتوفير الخدمات الأساسية فيها.

٨ - تقديم خدمات الإغاثة للمناطق المنكوبة داخل المجتمع العربي أو خارجه(٨٨).

ويتضح لنا من خلال العرض السابق اهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات الخيرية في مواجهة الفقر والتصدي له، ولكن الواقع وأرقام ومعدلات الفقر في مصر تفرض علينا الاعتراف بحقيقة أن دور الجمعيات الخيرية وحده لا يكفي للتخفيف من حدة الفقر لأن ما يقارب من نصف سكان مصر يقعون تحت خط الفقر ومن غير المعقول أن تدعم الجمعيات الخيرية هذا العدد وقد يرجع ذلك إلي عوامل عدة منها النقص الحاد في التمويل وعدم مساهمة القطاع الخاص في دعم الجمعيات الخيرية في مصر وقلة موارد الدولة، أننا نحتاج في تلك الآونة إلي ضرورة ربط خطط مكافحة الفقر بخطط التنمية الشاملة وإعادة توزيع الثروة وضرورة مشاركة الفقراء في إدارة شئونهم والتفاعل معهم ليس باعتبارهم ضعفاء يحتاجون للدعم الاجتماعي بل كأفراد فاعلين في مجتمعهم وأن لابد من تكاتف كل الجهود المعنية مع الجمعيات الخيرية للتصدي للفقر .

ثامنا: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

١- اوضحت البيانات أن الغالبية العظمي من أفراد العينة من فئة الأرامل حيث جاءت نسبتهم ٣٤% تليها فئة المطلقات بنسبة ٣٠،٤ % ثم فئة المتزوجين والغير متزوجين وجاءت نسبتهم ٢٠،٥ %، ١٤،٦ % علي التوالي، وقد يكون هناك علاقة ارتباطيه بين الحالة الاجتماعية وعينة البحث حيث أن معظم أفراد العينة من الأرامل والمطلقات اللائي فقدن من يعولهن.

٢- كشفت البيانات الاحصائية أن الغالبية العظمي لأفراد العينة كأنت من الإناث وجاءت نسبة تمثيلهم ٨٥,٤ % يليها فئة الذكور بنسبة ١٤,٦%.

٣- أوضحت البيانات أن الغالبية العظمي من أفراد العينة يدينون بالديانة الإسلامية وجاءت نسبت تمثيلهم في العينة ٨٥،٤ % في مقابل ١٤،٦ % يدينون بالمسيحية

٤- وبمعرفة الحالة التعليمية اتضح لنا أن التعليم الصناعي هو أعلي نسبة بين أفراد العينة ويمكن تفسير ذلك بإنتشار نظام الطوائف الحرفية والصناعات اليدوية في العديد من

مجتمعات الدراسة. وتؤكد البيانات أيضاً ارتفاع نسبة الأمية اذ تبلغ ١١%ثم يقرأ ويكتب اذ تبلغ ٧%واختصار التعليم من أجل العمل سريعاً والحصول علي العائد المادي

٥- وكشفت المعطيات الإحصائية للدراسة أن أكبر نسبة تمثيل للعينة كانت للفئة (من ٤١: ٦٠)سنة وبلغت النسبة ٤٩,٤ % تليها نسبة ٢٧,٩% لمن تتراوح اعمارهم من ٦١: ٨٠ سنة ثم فئة العشرينات الي ٤٠ عاما والتي بلغت ٢٢,٤% وهذا يوضح أن التركيز الأكبر كان علي الفئة الثانية لأنها أكثر الفئات إرتباطاً بموضوع الدراسة فتتركز في تلك الفئة النساء المطلقات وأرامل الذين يعولون أطفالاً وأسر أو الرجال الذين تعرضوا لحادث أو ظروف ما أفقدتهم القدرة علي العمل وكسب العيش فلجأوا إلي الجمعيات الخيرية

٦- كما أكدت أن ٧٨,٢% من أفراد العينة يعملون، وأن ١٥,٣% يعملون في مهن حكومية، وأن الغالبية العظمي منهم يعملون في أعمال حرة هامشية لاتدر سوي دخلاً ضئيلاً لا يكفي حتي بالكاد ظروف المعيشة المتقلبة وجاءت نسبتهم ٦٤,٩% ، وأن ١٥,٣% منهم عملهم بصفة دائمة (وهم غالباً العاملين بالقطاع الحكومي)، ٣٢,١% يعملون بصورة متقطعة، ٣٠% أعمالهم موسمية ترتبط بالمواسم الدينية أو غيرها أو فصول معينة من السنة

٧- إضافة إلي أن ٢٠,٨% من أفراد العينة لا يعملون وأرجعوا ذلك لأسباب معينة فأشار ١٠,٧% منهم أنه لايوجد عمل متاح لهم وأن الدولة لا توفر لهم فرص عمل وأضاف ٣% آخرين منهم أن الشغل المتوفر في سوق العمل لايتناسب مع قدراتهم وأن ٧,٨% منهم غير قادرين صحياً وهذه النتائج لم تكن غير متوقعة بالمرة فمعدلات البطالة فاقت الحد منذ أعوام ولم يطرح لها حلول جذرية الي الآن.

٨- وأوضحت البيانات أيضا أن الغالبية العظمي لأفراد العينة تقع دخولهم في الفئة من (٠: ٢٠٠) جنيه وجاءت نسبتهم ٧٣,٧%، وتلتها فئة ٢٠٠-٤٠٠ ثم فئة ٤٠٠-٦٠٠ وجاءت نسبتهم ١٨,٥%، ٧,٨% علي التوالي. كما تبين ايضاً أن ٣٩,٣% من أفراد العينة تتكون أسرهم من ٤-٦ أفراد، ٣١,٨% تتكون أسرهم من ٢-٤ أفراد، ٢١,٣% منهم تتكون أسرهم من ٦-٨ أفراد، إضافة الي ٣% تقع أسرهم في الفئة من

١٠ أفراد فأكثر . سكني المناطق الفقيرة يفضلون زيادة الإنجاب وكثرة الأولاد علي الرغم من أنه لم تكن لديهم المقدرة علي تحمل المسؤلية وإعالة هؤلاء وأيضاً إلي الرغبة في إنجاب الذكور أو أن كثرة الأولاد سواء بنين أو بنات يعملوا علي زيادة دخل الأسرة بعملهم خارج المنزل ونسأل هنا كيف تسمح تلك الأجواء الأسرية في ظل منزل ضيق المساحة وقليل الحجرات وفي عدم وجود مرافق وخدمات كافية وتنشئة أطفال أسوياء فمن المؤكد أن ذلك قد يدفع بأحد أفراد الأسرة إلي الأعمال غير الشرعية لأنهاهي التي تدر دخلاً كبيراً للأسرة وأحياناً قد تكون صغيرة وتلك من أساليب التكيف اللاشعورية التي يلجأ إليها قاطني المجتمعات العشوائية الفقيرة الزيادة السكانية الرهيبة بصورة لاتتناسب مع مواردهم المتاحة لدرجة يمكن القول معها أنهم يستثمرون أطفالهم كما يستثمر الأغنياء أموالهم

٩- كما أن الغالبية العظمي من أسر أفراد العينة لاتكفيهم دخولهم وتبلغ نسبتهم ٨٣,٤% بينما الأسر التي يكفيها دخلها تبلغ ١٦,٢ % ، ويؤدي إنخفاض الدخل إلي صعوبة في الإنفاق وخاصة الإنفاق علي ضرورات الحياة المتمثل في الطعام فيغلب علي طعامهم المواد النشوية وقلة تناول اللحوم واختصار عدد الوجبات اليومية وينعكس ذلك علي المستوي الصحي ويؤكد ذلك مقولة من لم يتحكم في خبزه لايستطيع التحكم في فكره

١٠- وبمعرفة كيفية مواجهة أفراد العينة لعدم كفاية الدخل، كشفت الأرقام عن تعدد طرق المواجهة فيشير ٧٤,٤% منهم الي أنهم يلجأون الي عدة طرائق لعل أهمها التقليل من احتياجات الأسرة او الإقتراض من الآخرين أو تشغيل الأبناء كمصدر إضافي للدخل أو الدخول في جمعيات مالية أو اللجوء أخيرا إلي الجمعيات الخيرية حين تبوء كل الطرق السابقة بالفشل ، ففي ضوء ذلك نجد أن الجمعيات المالية الشهرية تعتبر كوسيلة من أهم الوسائل التي تلجأ إليها معظم الأسر في التكيف الاقتصادي وعادة ما تضع فيها مبالغ كبيرة لتحصل علي عائد كبير يكون مدخراً لديها وفي حالة عدم توافر المال لسداد قسط الجمعية الشهري تسدد من المدخر وبالإضافة الي أنها تمثل مصدر تكيف فهي تشكل مصدراً للأمان فيما توفره من مبالغ يعتمد عليها في قضاء الاحتياجات الأساسية أو تحسين الظروف المعيشية

- إما الإقتراض والشراء بنظام التقسيط والذي أكد كل أفراد العينة أنهم يلجاون

إليه، فيعد من الوسائل التي يلجأ إليها أرباب الأسر للتكيف الاقتصادي فمعظم الأسر تلجأ الي الاستدانة سواء من الأصدقاء أو الأهل إضافة إلي الشراء بنظام التقسيط الذي يحل كثيراً من الأزمات الاقتصادية حيث تلجأ بعض الأسر إلي شراء احتياجات تعد أساسية بالتقسيط ولولا هذا ما استطاعت توفيرها، إضافة الي تبادل الخدمات باستمرار بين أفراد الأسر الفقيرة فتركن المراة إلي جارتها أطفالها دون إعلان مسبق وتستعير منها بعض قطع الأثاث البسيطة في حالة وجود ضيوف كما يشيع تبادل الاطعمة تحت اسم الهدايا في المناسبات وقد يتفق الجيران علي تنظيم جمعية للحصول علي مبلغ من المال بطريقة دورية وقد يصل الأمر إلي تبادل الخدمات الصغيرة (بصلة – ملح. ...)

١١- وكشفت لنا آراء أفراد العينة بخصوص أهمية ربط الأجر بالأسعار كحل لمواجهة أزمات المعيشة وتقلباتها الأخذة في الارتفاع فيري علي صعيد ذلك كل أفراد العينة ضرورة ربط أجورهم بأسعار السلع ويرجعون ذلك الي عدة أسباب لعل أهمها قلة الدخل وثباته عند أرقام معينة وارتفاع الأسعار بصورة ديناميكية وقد يؤدي ذلك إلي إضطرار المسئولين إلي التصدي لاحتكار التجار للسلع الأساسية والتحكم في أسعارها أو في المقابل لذلك تلتزم برفع الأجور بدرجة تتناسب مع ارتفاع الأسعار حتي لا يتم استغلال المواطنين والتلاعب بحقهم الأساسي في الحياة والعيش بصورة كريمة

١٢- وكشفت البيانات أيضاً عن ملكية أفراد العينة للحاجات الأساسية التي تمكنهم من أبسط حقوقهم في البقاء علي قيد الحياة والشعور بآدميتهم وعلي ذلك، يؤكد ٩٦,١% من أفراد العينة لملكيتهم لمسكن خاص بهم وتتنوع أنماط ملكيتهم علي النحو التالي ٤٨,٧% منهم يسكنون بالإيجار، ٣١,٩% تمليك، ١١,٧% إيواء وهي من أسوء أنواع السكن التي تجعل الإنسان دائم الشعور بالحرج مفتقداً لإنسانيته في العديد من المواقف، ٣,٩% إيجار مشترك، وفي المقابل ٣,٩% لايملكون مسكن

○ ٧٢,٢% من أفراد العينة لديهم صرف صحي في مقابل ٢٧,٣% لا يملكون وسيلة صرف صحي إلي وقتنا هذا لم تكتمل مشروعات الصرف الصحي في ريف مصر ولازالو يعتمدون علي وسائل بدائية مما يلوث بالبيئة ويضر بصحة الإنسان والحيوان والنبات

○ ١٥% من أفراد العينة لديهم بطاقات تامين صحي في مقابل ٨٤,٧% لا

يمتلكون بطاقات تامين صحي، وقد يرجع ذلك الي أن بطاقات التامين الصحي تمنح للعاملين في القطاع الحكومي وللطلاب في المدارس ومعظم أفراد العينة يعملون في قطاعات غير رسمية

- ٨٠,٨% من أفراد العينة لديهم توصيلات مياه داخل المنزل في مقابل ١٩% يعانون من ذلك فلا زالت بعض قري مصر تعاني من نقص حاد في مياه الشرب الصحية
- ٩٦% من أفراد العينة لديهم وسيلة إضاءة كهربية داخل منازله في مقابل ٣,٩ % لا يمتلكون

١٤- وأوضحت البيانات لنا طريقة تعامل أفراد العينة مع المرض فنجد أن ٥٧,٥% من جملة أفراد العينة يذهبون إلي الأطباء في عيادتهم الخاصة بهم ،٢٨,٩% يفضلون الذهاب إلي أقرب مستشفي وفي ضوء هذه الأرقام لا يمكننا الحديث عن مجانية العلاج وحق المواطن في الحصول علي خدمة صحية إضافة إلي ١٣,٦% من أفراد العينة يفضلون الذهاب إلي المعالجين الشعبيين وهم غالبا قاطني الريف

١٥- كما تبين لنا ارتفاع نسبة التسرب من التعليم لدي أبناء أفراد العينة ومدي ارتباط ذلك بظروف المعيشة وقلة متوسط دخل الأسرة ، فنجد أن ٦٩,٥% من جملة أفراد العينة لديهم أبناء متسربين من مراحل التعليم المختلفة في مقابل ٣٠% أبنائهم منتظمون في مراحل التعليم، وفي الجدول رقم ٢٣ يوضح لنا أفراد العينة سبب التسرب الدراسي ٢٧,٣% منهم يرجعون السبب إلي عدم رغبة الأبناء في استكمال الدراسة وضعف نسبة تحصيلهم، ٢٤% منهم يرجعون السبب إلي عمل الأبناء لمساعدة الأسرة في نفقات المعيشة ويليها ١١,٧% ،بينما ٦,٥% أرجعو السبب إلي ارتفاع تكاليف التعليم وقلة امكانيات الأسرة المادية، عزلة المدرسة وبعدها عن مكان السكن. يوضح الجدول رقم ٢٤،٢٥ إجماع أفراد العينة وتحميلهم المسئولية للدولة باعتبارها المسئول الأول عن تدهور الأوضاع المعيشية بسبب تبنيها سياسات السوق الحر خصخصة القطاع العام ويوضحون ذلك بجملة من الأسباب لعل أهمها إنخفاض مستوي الدعم وعدم توفير القطاع الخاص لفرص عمل وإنخفاض جودة التعليم وتدهور البنية التحتية ولأن حرية الأسواق تسببت

في احتكار السلع ومن ثم التحكم في ارتفاعها أو إنخفاضها وأن هناك توزيع غير عادل للسلع الأساسية إضافة إلي التوزيع غير العادل للثروة وتركزها في أيدي قلة.

وأيضاً تشير البيانات إلي ارتفاع نسبة التسرب من التعليم الإبتدائي والإعدادي كما يتضح لنا تدهور قيمة التعليم الثانوي العام حيث لم يمثله أحد من أفراد العينة بالإضافة الي تضاؤل نسبة التعليم الجامعي وهذا يؤكد علي تدهور قيمة التعليم في المناطق العشوائية، والملاحظ أن المدرسة فشلت في اجتذاب نسبة كبيرة من التلاميذ وطبيعي أن الأسرة لم تكن عاملاً مشجعاً أو ميسراً لمواصلة التعليم كما أن التعليم الأساسي الذي يعد من المفترض أن يتاح لكل المصريين علي اختلاف مستوياتهم وبصرف النظر عما سيتخذونه من مهن في المستقبل ومدته ٨ سنوات دراسية هذا التعليم لم يعد في حقيقة الأمر مجانياً أو ميسوراً للمعدمين فالتلميذ لم يعد قادراً علي التحصيل داخل الفصل وعليه أن يستعين بكتب خارجية مساعدة أو دروس خصوصية أو أولياء أمور متعلمين يكملون مهنة المدرس في البيت أو يحلون محله كذلك نلاحظ أيضاً إنخفاض مستوي التعليم لأرباب هؤلاء الشباب والأخوة الأكبر وربما يعني ذلك اتجاهات سلبية إزاء التعليم وحتي لو كانت هناك رغبة في التعليم فإنها تعني عجزاً من جانب الأسرة عن أداء دور المدرس داخل المنزل ومع توافر كل هذه الظروف مجتمعة تكون النتيجة واحدة وهي تسرب الاطفال من التعليم.

١٦- وكشفت المعطيات الإحصائية أن الغالبية العظمي من أفراد العينة فقدوا الثقة في الدولة كمصدر لتحقيق أحلامهم وتطلعاتهم فتشير البيانات الي أن ١٦.٢% هم فقط من يعتمدون علي الدولة، ٣.٩ يعتمدون علي عائلاتهم وأقاربهم في حين أن النسبة الأكبر منهم يرجئون الأمور الي الله ويؤمنون بالقدرية وجاءت نسبتهم ٣٧.٤%.

١٧- وكشفت النتائج عن بعض الأسباب التي تجعل المواطنين يشعرون بالامان المجتمعي لعل أبرزها توفير رعاية صحية سليمة لهم ولأسرهم، القدرة علي تعليم الأبناء حتي مراحل التعليم النهائية إضافة الي تحقيق العدالة الاجتماعية وتوافر فرص عمل وعدم إنتشار المحسوبيات وتكافؤ الفرص للجميع.

١٨- كشفت البيانات الاحصائية أن أفراد العينة يتلقون خدمات ومساعدات من جمعيات خيرية وأن أبرز هذه الخدمات جاءت نسبتها كالتالي ٢٦.٦% يحصلون علي إعانات مالية، ٢٤% يحصلون علي خدمات وتسهيلات صحية ومن أبرز هذه الخدمات (١٤.٣% منهم توفر لهم الجمعيات الخيرية علاج شهري، ٩.٧% تم مساعدتهم في إجراء عمليات جراحية لهم إو تسهيل العلاج علي نفقة الدولة) ١٧.٥% يحصلون علي خدمات توفير مياه شرب نظيفة ١٦,٢% يحصلون علي إعانات عينية (١٥.٦% كشك الخير كوسيلة لكسب العيش بصفة مستمرة، ٩.٧% تم تدريبهم علي تعلم حرفة، ٣.٩% من الأرياف تم توفير جاموسة عشر كمصدر للرزق)، ١٥,٦% يحصلون علي خدمات تعليمية (٦.٥% تساعدهم الجمعيات الخيرية في تعليم الأبناء من خلال دروس تقوية بالمجان ٣.٩% تقدم لهم الجمعيات الخيرية إعانات مادية للطلاب ودفع المصروفات عن غير القادرين)

١٩- وفي ضوء ما سبق نجد أن تقييم أفراد العينة لدور الجمعيات الخيرية في مناطق سكنهم كان علي التوالي ٧٣,١% يرون أنها لا تقوم بدور متكامل في مناطقهم وأن دورها تضفو عليه سمة العشوائية في المقابل يري ٢٦,٩% أنها تقوم بدورها المنوطة به.

٢٠- وكشفت أراء أفراد العينة فيما يتعلق بتقييمهم لطريقة حصولهم علي الخدمات من الجمعيات الخيرية ٤٠,٣% يؤكدون علي أن إجراءات تقديم الخدمات بالجمعيات تتسم بالبساطة والوضح وعلى النقيض يري ٥٩,٧% أن الإجراءات تتسم بالتعقيد وعدم الوضوح ويري ٦٤,٣% منهم أن السبب يرجع الي إتباع الطريقة الروتينية وعدة شروط قد تكون مجحفة للبعض إضافة الي أن أعداد المتقدمين للحصول علي خدمات قد تكون كثيرة جدا بدرجة لا تناسب موارد الجمعية فيتم حرمان الكثيرين منها وتبقي معاناتهم قيد الحل

٢١- وأوضحت المعطيات أيضا مدي كفاية الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية لأفراد العينة للإرتقاء بمستوي معيشتهم، فيؤكد ٦,٨% منهم أنها تكفي لسد احتياجاتهم وفي المقابل يري ٩٣,٢% عدم كفاية تلك الخدمات في الحد من فقرهم ويرجعون ذلك الي جملة من الأسباب أنها عبارة عن مساعدات مالية وتنتهي وأنها ليست

دائمة ولأن احتياجات المواطنين متعددة وكأغلبها يتعلق بالاحتياجات الأساسية التي لايمكن الاستغناء عنها فنسبةالفقر في مصر تخطت المعتاد ٢٢- وكشفت البيانات الإحصائية النقاب عن أراء أفراد العينة فيما يتعلق بدور الجمعيات الخيرية في التخفيف من حدة الفقر في المجتمع المصري فأكدت الغالبية العظمي أن دورها لا يكفي للتخفيف من حدة الفقر لأن نسبة الفقر في مصر تتجاوز موارد الجمعيات الخيرية بكثير ولأنه احياناً تكون الخدمة موسمية وبذلك فهي ترتبط بأوقات بعينها في السنة كما أن المواطنين الفقراء أغلبهم لا يلجأون للجمعيات الخيرية كحل لمواجهة أزماتهم.

٢٣-إضافة إلي ما سبق فكانت آراء أفراد العينة كالتالي فيما يتعلق بطرق تنمية الجمعيات الخيرية حتي يتسني لها تقديم خدماتها لمعظم الناس وذلك من خلال التشبيك بين كل الجمعيات الخيرية وتوزيع الجهود بينهم وتحديد المناطق الأكثر احتياجاً والعمل علي تطويرها تقديم الحكومات للتسهيلات التشريعية والمالية لتلك الجمعيات إضافة إلي محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بين الأفراد وعدم تركزها في أيدي قلة علي حساب معيشة وحياة الآخرين.

تاسعا: النتائج العامة للدراسة:

١- تبين من الدراسة أن الدور الفاعل للجمعيات الخيرية يستهدف الفقراء ومواجهة مشكلة الفقر كحق شرعى لهؤلاء الأفراد وذلك من خلال تقديم إعانات مالية، وإعانات عينية متمثلة فى توفير كشك الخير ومشروع الجاموسة فى الريف والتدريب على الحرف المختلفة لتاهيلهم لسوق العمل وذلك للتحول من المساعدات المالية إلى التمكين الاقتصادى. وهذا مايتفق مع الإطار النظرى فى الجمعيات الخيرية لعبت من خلال تجارب عديدة دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر من خلال تطبيقاتها الواقعية وكان من أهم آلياتها لذلك هو خلق فرص عمل وبالتبعية زيادة مستوي الدخل ومن خلال تشجيع الأعمال أو المشروعات الصغيرة،وهو مايتفق مع دراسة مصطفي محمود عبد السلام في أن الدور الفاعل للجمعيات الأهلية يستهدف الفقراء ومواجهة حدة الفقر كحق شرعي أصيل لهؤلاء الفقراء بعيداً عن

شبهات الربا.وهو مايتفق أيضاً مع دراسة أميرة محمود السيد في أن الجمعيات الخيرية تلبي احتياجات الفتيات الفقراء علي الزواج من احتياجات مادية وعينية. وهو مايختلف مع دراسة عبد الرحيم محمد عبد الكريم شهاب في أنالمشاريع التنمويةالتي تنفذها المنظمات الأهلية تهدف إلي جني الأرباح وتعزيز مقدراتها المالية.

٢- كشفت الدراسة عن ارتباط الفقر بتدنى مستوى التعليم ومستوى الصحة، ومن هنا كان اهتمام الجمعيات الخيرية بهذين المجالين لارتباطهما المباشر وتأثيرهما على التنمية البشرية والنهوض بالفقراء، فيما يتعلق بالصحة التى تعد أحد المجالات التى تنشط فيها من خلال توفير المستوصفات والمستشفيات والمراكز الصحية والأدوية والمعدات الطبية وإتاحة الرعاية الصحية للفقراء بأسعار زهيدة، أما الخدمات التعليمية فقد تمثلت فى كفالة الطلاب الغير قادرين وتقديم الإعانات المالية لهم بالإضافة إلى مجموعات التقوية. وهذا مايتفق مع الإطار النظري في أن المهام التي تقوم بها معظم الجمعيات الخيرية للتخفيف عن المواطنين أهمها الرعايةالصحيةوالمتمثلةفي تأمين علاج الفقراءعامة، وتأمين تعليم الأطفال عامة ومحوالأمية للكباروامساعدة الطلاب الفقراء في تعليمهم الجامعي خاصة. وهو مايتفق مع دراسة وجدي محمد بركات في أن الاهتمام بموضوع الفقر ورعاية الأسر الفقيرة يمثل النشاط الأساسي للجمعيات الخيرية التطوعية في المجتمع العربي.كما تختلف مع دراسة جلال شتات ووفاء الكفارنة في أن هناكضعف في التنسيق بين المنظمات الأهلية في تكامل البيانات حول الفئات المحتاجة والمهمشة بهدف توزيعهاعلى الجهات المعني في الوقت المناسب.

٣- تبين الدراسة أن الفقراء يلجأون إلي عدة طرائق لمواجهة عدم كفاية الدخل لعل أهمها التقليل من احتياجات الأسرة او الإقتراض من الآخرين أو تشغيل الأبناء. وهذا مايتفق مع الاطار النظري في أن ساكني المناطق الفقيرة يميلون إلي انجاب عدد كبير من الأولاد بالرغم من قلة دخلهم ولكنهم يعتبرون هؤلاء الأولاد مصدراً للدخل، وتتفق في أن المنظمات

غير الحكومية تمنح الفقراء وخاصة النساء قروضاً حسنة بعيداً عن الفوائد الربوية وجعل الفقراء مشاركين في دعم الجمعيات من خلال ما يسددونه من عوائد أرباحهم. وهذا أيضاً مايتفق مع دراسة عبد الرحيم محمد عبد الكريم شهاب فيأن مشاريع الإقراض الحسنتسهم في الحد من معدلات الفقر بشكل كبير، كذلك من خلال تنفيذ المشاريع الصغري المنتجة. وتختلف مع دراسة وجدى محمد بركات فى أن الجمعيات الخيرية تجد إحجام عدد كبير من المواطنيين عند عدم دعم تلك الجمعيات ،وتعانى من عدم وجود مشاركة فاعلة للمرأة.

٤- تبين من الدراسة أن دور الجمعيات الخيرية فى مواجهة الفقر وحدها لاتكفى، لأن نسبة الفقراء فى مصر يتجاوز موارد الجمعيات الخيرية بكثير. وهو مايتفق مع الإطار النظري في أن في مصر بلغت معدلات الفقر أقصيدرجاتهاوهذا مايجعل دور الجمعيات الخيرية وحده لا يكفي للتخفيف من حدة الفقر لأن ما يقارب من نصف سكان مصر يقعون تحت خط الفقر، وهو مايتفق مع دراسة أميرة محمود السيد في أن المعوقات المرتبطة بالجمعيات الخيرية تمثلت فيضعف الإمكانيات المادية. وتختلف مع دراسة وجدي محمد بركات في أن الجمعيات الخيرية تفتقر وجودإستراتيجية لتوليد المال والتنمية مواردها المالية. وتختلف مع دراسة جلال شتات، ووفاء الكفارنة في أن المنظمات الأهلية لاتعاني من نقص في البرامج والتجهيزات الحاسوبي لمتابعة التوثيق وسرعةالاسترجاع للبيانات المتعلقة بالفئات المحتاجة والمهمشة.

٥- كشفت الدراسة أن الجمعيات الخيرية تلعب دوراً هاماً كفاعل رئيسى ومشارك للدولة فى التنمية، وتغير الدور الذى كانت تلعبه من الدور الرعائى إلى الدور التنموى وذلك من خلال التشبيك بين الجمعيات الخيرية والدولة وتوحيد الجهود بينهم لتطوير المناطق الأكثر احتياجاً والعمل على تطويرها وتنميتها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بين الافراد وعدم تركيزها فى أيدى قلة من الناس. وهو مايتفق مع الاطار النظري في أن الجمعيات الخيرية تعمل علي تعميق مفاهيم التنمية المستدامة التى تتحقق بالتعاون الكامل بين الحكومة والقطاع الخاص والجمعيات الخيرية وبعدأن كان هدفها الأساسي هو تقديم الرعاية والإعانة للمجتمع،أصبح الهدف الآن إحداث التنمية في المجتمع. وهو مايتفق مع

دراسة مصطفي محمود عبد السلام في أن الجمعيات الأهلية تلعب دورا هاما كفاعل رئيسي ومشارك للدولة في التنمية. وهو مايختلف مع دراسة عبد الرحيم محمد عبد الكريم شهاب في أن المشاريع التنمويةالتي تنفذها المنظمات الأهلية تهدف إلي جني الأرباح وتعزيز مقدراتها المالية.

الهوامش والمراجع:

١- يحيي فكري: النظام المصري ورياح التغيير، فى طريق الاشتراكيين الثوريين الي التغيير (رؤية نضالية لتغيير المجتمع المصري)، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، ٢٠٠٥،ص ٤٠.

٢- الكتاب الاسود (ثلاثة عقود من الفشل)، رابطة البرادعي للتغيير، القاهرة، ٢٠١٠ ،ص ١٦

٣- رمزي زكي: الراسمالية المتوحشة، ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٥٠

٤- أماني قنديل: المجتمع المدني في مصرفى مطلع ألفية جديدة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٢.

٥- على محمود ليلة:المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي, مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية, القاهرة, ٢٠٠٥، ص٢٢ ص-٢٣.

٦- أحمد ابراهيم ملاوي: أهمية منظمات المجتمع المدنى فى التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٤،العدد الثانى، دمشق ،٢٠٠٨، ص٢٥٧.

٧- أمانى قنديل: الموسوعة العربية للمجتمع المدنى، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٩٥.

٨- حسني إبراهيم عبد العظيم(بالاشتراك) دور العمل التطوعي في تنمية رأس المال الاجتماعي للمرأة: دراسة ميدانية على عينة من المشاركات في العمل الاجتماعي بمحافظة بني سويف، المؤتمر العلمي التاسع لكلية الآداب جامعة بني سويف، بنى سويف،٢٠١٣ ، ص٨.

٩- أحمد زايد وآخرون, رأس المال الاجتماعي لدي الشرائح المهنية من الطبقة

الوسطي, مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية, كلية الآداب, جامعة القاهرة,٢٠٠٦،ص٥.

١٠- عزت حجازي, , رأس المال الاجتماعي كأداة تحليليه في العلوم الاجتماعية, المجلة الاجتماعية القومية, المجلد الثالث والأربعون . العدد الأول . يناير ٢٠٠٦،ص ١٠٤٥.

11- Anita Blanchard and Tom Horan,virtual social communities and social Capital, Idea Groub Publishing,2000,p28.

12- www.idea-group.com/downloads/excerpts/garson.pdf- ipd

١٣- وجدي محمد بركات: تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر، أعمال المؤتمر العلمي الثامن عشر ١٦- ٢٠٠٥/٣/١٧، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٥.

١٤- مصطفي محمودعبد السلام: دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح إنشاء بنك فقراء أهلي إسلامي، بحث مقدم إلي مؤتمر الخيري الخليجي الثالث٢٠-٢٢يناير٢٠٠٨، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ٢٠٠٨.

١٥- جلال شتات، وفاء الكفارنة: الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة- من وجهة نظرمديري شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة إلي مؤتمر رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة ٢٣-٢٠١٠/٥/٢٤، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين،٢٠١٠.

١٦- عبد الرحيم محمد عبد الكريم شهاب، دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة "دراسة تطبيقية لممنظمات الخيرية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٣.

١٧– أميرة محمود السيد: إسهامات الجمعيات الأهلية في كفالة الفتيات الفقيرات المقبلات علي الزواج ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معهن " دراسة مطبقة علي جمعية رسالة بمحافظة الفيوم"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٤.

١٨– محمد شفيق : البحث العلمى الأسس – الإعداد، المكتب الجامعى الحديث ،الأسكنرية، ٢٠٠٩،ص٩٤.

١٩– عبد الباسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي, محاولة رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, ١٩٨٤, ص ٥٧.

٢٠– حسن الساعاتي: تقييم البحوث الاجتماعية, نسق منهجي جديد, دار النهضة العربية, بيروت, ١٩٨٢, ص ٥١.

٢١– محمد عبيدات واخرون: منهجية البحث العلمي، ، دار وائل للنشر، ١٩٩٩ عمان، ص٤٤.

٢٢– محمد الجوهري وعبدالله الخريجي: طرق البحث الاجتماعي، دارالشروق، القاهرة ،٢٠٠٧،، ص١٥٨.

٢٣– ميشال فوكو: حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٨٧، ، ص٧.

٢٤– سعد الدين إبراهيم و آخرون: مستقبل المجتمع و الدولة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، سلسة دراسات الوطن العربي، عمان ،١٩٨٨، ص٧١.

25- Aditee Nagchowdhury, let Grassoots speak, people's Parliciation, self-Help groups and NGOS in Bangladesh, **University** *press limited, Bangladesh, 1989, p.18.*

R. L: J. lacrax Intergrated rural development in Latin America, the World Bank, Washington, 1985, p.59.

Leo Thomas, NGOS in citiies, an annotated Bibliography, occasional papers number 9, intrac, Oxford, united Kingdom, 1995, p.6.

26- 28-The Internathional committee of Red cross,NOGs(online) – http://www,ncciraq.org/IMG/NOGs-definition.ppt.

٢٧– بن منظور: قاموس لسان العرب، دار المعارف، ١٩٨٨، القاهرة، ص ٥٢٤.

٢٨– إقبال الأمير السمالوطي: التنمية الاجتماعية، دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠١،القاهرة، ص٢٦

٢٩- تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورو متوسطية: بروكسيل، ٢٠٠٦، ص ١٥

www.id3m.com/.../ARA___0002-PRJ-HG-0906-ETCBRU-001993.pdf

٣٠– محمد سعيد وممدوح الحيطى: المشكلات الاجتماعية أسس نظرية ودراسات تطبيقية، دار ومكتبة إسراء، طنطا، ٢٠١٤، ص١٧٧.

٣١– بول كولبير ديفيددولار، ترجمة هشام عبد الله، العولمة والنمو والفقر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة ،٢٠٠٣، ص٤٥.

٣٢– عبدالله التركماني: اشكاليات المنظمات غير الحكومية في العالم العربي، الحوار المتمدن، ديسمبر ٢٠٠٩، العدد٢٦٢٧

٣٣– تقرير التنمية البشرية: معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠١٠ ،٧٨.

34- Moltton Esman, « The role of voluntary organization in emerging democracies", The Oanish Central for human Rights, USA, IIE, 1993, P 14

٣٥– محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي: منظمات المجتمع المدني (النشأة والآليات)، الحوار المتمدن، ٢٠٠٩، العدد ٢٧٢٤.

٣٦– محمد سعيد ووجدى شفيق: دور الجمعيات الأهلية فى التمكين الاقتصادى للمرأة فى محافظة الغربية ،فى محمد ياسر الخواجة (محرر)، علم الاجتماع وقضايا العمل

والبطالة فى ظل العولمة ،ندوة قسم الاجتماع الرابعة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٨ ،ص ١٦٤.

٣٧– مصطفي كامل السيد: التربية الجامعية علي حقوق الإنسان والحركة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٧.

٣٨– محمد الفاتح العتيبى: منظمات المجتمع المدنى النشأة والآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف، البرنامج التدريبى لتأهيل القيادات والمنظمات الغير الحكومية على الإدارة الديمقراطية ومهارات التحالف والتعبير، ملتقى المرأة للبحوث والتدريب، اليمن، ٢٠٠٩ ،ص ٤.

٣٩– مؤسسة النقيب للتدريب ودعم الديمقراطية: شهادة من قلب الوطن، الائتلاف المصري لدعم الديمقراطية حملة مراقبة الإنتخابات القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٤٣.

٤٠– أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص٤٩.

٤١– أيمن عقيل: دور الجمعيات الأهلية في دعم اللامركزية المجتمعية، الحوار المتمدن ،العدد ٤٣٥١، ٢٠١٢

٤٢– علي ليلة: مرجع السابق، ص٣٣.

٤٣– أماني قنديل: دور المنظمات الأهلية في تحقيق الأهداف الأنمائية للألفية، تقرير صادر عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،القاهرة، ٢٠٠٥، ص٨٧.

٤٤– حسين علي الحمداني، الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، مجلة الحوار المتمدن – العدد: ٢٤٨٧، ٢٠٠٨

٤٥– أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص ص ٣٣–٣٥.

٤٦– نعمات محمد الدمرداش: الإدارة العلمية للمنظمات الاجتماعية (اتجاهات حديثة)، بل برنت للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٤٥

٤٧– أماني قنديل: المجتمع المدنى فى مصر، مرجع سابق، ص ٣٤.

٤٨– عبد الغفار شكر: الجمعيات الاهلية الإسلامية في مصر، مركز البحوث العربية ،القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٠.

٤٩– جيلان الوم: الاقتصاد السياسي لسأن سيمونية ونخبة الفنيين في مصر والعالم العربي، ١٩٩٥ ،ص٣ .

٥٠– عبد الغفار شكر: الجمعيات الاهلية الإسلامية في مصر، مرجع سابق، صـ ٢٢

٥١– هالة مصطفي: الدولة والحركات الإسلامية بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ١٩٩٥ ،ص ص ٣٣٩ – ٣٤٠.

٥٢– رفعت السعيد: التيارات السياسية في مصرالأمل للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١. صـ ٢٢٤ ،

٥٣– أماني قنديل: المجتمع المدني في خمسين عاما، جريدة الأهرام، يوليو٢٠٠٢، ص٣

٥٤– العمل الاهلي في مصر: نشرة سواسية (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، عدد ٤٣، ٤٤، القاهرة ،٢٠٠٢، ص٢–٣.

٥٥– العمل الاهلي في مصر: نشرة سواسية، مرجع سابق، ص٣.

٥٦– عبد الغفار شكر: الجمعيات الاهلية الإسلامية في مصر، مرجع سابق، صـ ٣٧.

٥٧- سانام ناراجي، جودي البشرا: المجتمع المدني، منظمة المراة من أجل الازدهار ص ٤.

http://www.internationalalert.org/women/publications/KnowHowPaper.pdf

٥٨– مؤسسة النقيب للتدريب ودعم الديمقراطية: شهادة من قلب الوطن، مرجع سابق، ص ٤٤.

٥٩– عبد الحميد يونس: علم الاجتماع السياسي، رؤية سوسيولوجية حول قضايا الدولة والمجتمع المدنى،دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم ،٢٠١٠، ص١١٢.

٦٠– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الدخل والأنفاق والإستهلاك في مصر ، ص ٢، متاح على:

http://www.capmas.gov.eg/pdf/EgyptInFigure/EgyptinFigures/pages/arabic%20link.htm.

٦١– النشرة الدورية للأمم المتحدة في مصر: العدد ٣٥، مايو ٢٠١٣، ص٦

٦٢– تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: مواطنون بلا حقوق بعد عامين من ثورة يناير، القاهرة، يناير ٢٠١٣، ص ص ٨٢ –٨٤

٦٣– صابر بلول: السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العددالاول، ٢٠٠٩، ص٥٥٨:٥٥٤.

٦٤– طارق فاروق الحصري: الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي (البطالة – الفقر – التفاوت في توزيع الدخل)، المكتبة العصرية ،المنصورة، ٢٠٠٨، ص ١٤٩.

٦٥– أحمد النجار: الإنهيار الاقتصادي في عصر مبارك، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون ،دار ميرت ،القاهرة، ٢٠١٠ ن ص ١٦.

٦٦– عطية الصيرفي: مبارك الدولة والثورة والمستقبل، مجلة اليسار عدد١٠١، يوليو١٩٩٨، ص٢٦

٦٧– يحيي فكري: النظام المصري ورياح التغيير، طريق الاشتراكيين الثوريين إلي التغيير (رؤية نضالية لتغيير المجتمع المصري) مرجع سابق، ص ٤٦.

٦٨– عادل غنيم: أزمة الدولة المصرية المعاصرة، دار العالم الثالث للنشر، القاهرة ،٢٠٠٥، ص٢٤٣.

٦٩– كرم صابر: احتجاجات العمال في بر مصر (١٩٩٨–٢٠٠٠)، مركز الأرض لدراسات حقوق الإنسان ،القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٨.

٧٠– مصطفي الجمال: النظام المصري ورياح التغيير، طريق الاشتراكيين الثوريين إلي التغيير (رؤية نضالية لتغيير المجتمع المصري) مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، ص ص ٣٣٥–٣٣٦ .

٧١– حسين عبدالرازق: ولما كان العام الثالث عشر علي حكم مبارك، جريدة اليسار، العدد٥٦، اكتوبر١٩٩٤ ،ص٩.

٧٢– موازنة ٢٠١٢–٢٠١٣ المزيد من إهدار العدالة الاجتماعية تحليل اقتصادي – سياسي للموازنة: المبادرة المصرية للحقوق المصرية ،ص١٣

٧٣– مصطفي الجمال، مرجع سابق، ص ٧٦.

٧٤– محمود الخضري: الصندوق يحذر من إثارة قضية الأجور والدعم وإلا ستتوقف المساعدات والقروض، جريدة اليسار، العدد ٢٢، ديسمبر ١٩٩١، ص٩.

٧٥– رمزي زكي: الليبرالية المتوحشة، مرجع سابق، ص٥٠.

٧٦– شحاته صيام: القهر والحيلة (أنماط من المقاومة السلبية في الحياه اليومية)، دار ميرت، القاهرة ،٢٠١٠، ص١٠–١١.

٧٧– فهمي هويدي: مصر تريد حلا، ، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣١.

٧٨– المرجع نفسه، ص٣٣–٣٤.

٧٩– رمزي زكي: الليبرالية المتوحشة، مرجع سابق، ص٥٦.

٨٠– ناهد عز الدين: المجتمع المدني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٠.

٨١– أحمد إبراهيم ملاوي: أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة

دمشق، سوريا، المجلد٢٤، العدد ٢، ص ٢٥٦.

٨٢- محسن خضر: مستقبل العمل التطوعي في المجتمع المدني، مجلة شئون عربية، العدد ١١٧، ص٢٣.

٨٣- حلمي احمد شلبي: فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعي في مصر (دراسة عم الجمعية الخيرية الإسلامية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص١١١.

٨٤- حلمي احمد شلبي: حركات الاصلاح الاجتماعي في مصر، مرجع سابق، ص٩.

٨٥- مصطفي محمود عبدالعال: دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر، بحث مقدم الي مؤتمر العمل الخليجي الثالث، دائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، يناير ٢٠٠٨، ص٥.

٨٦- وجدي بركات: تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر، المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٥، ص ٢٤-٢٥.